

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٦٢

الاثنين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

أولاً، مشروع القرار هذه السنة هو عن الانتقال في مجال الأمن. نلاحظ مع الارتياح أن الانتقال يتبدى للعيان على نحو تدريجي. منذ الإعلان عن الجزء الأول من الانتقال في تموز/يوليه، تتولى الحكومة الأفغانية المسؤولية الأمنية عن مناطق تشمل ٢٥ في المائة من السكان الأفغان. إن تفاصيل عن الجزء الثاني ستعلن قريباً - ٥٠ في المئة من السكان الأفغان سيعيشون حينئذ في مناطق انتقالية. وإذ نضع في اعتبارنا المشاشة المستمرة للبيئة الأمنية - والتحديات الكثيرة المتصلة بها - بعد نهاية حكم طالبان بعشر سنوات، ثمة لأول مرة خط زمني واضح واستراتيجية دولية واضحة للانتقال المحلي ولكن الكامل للمسؤولية الأمنية الرئيسية إلى القوات الأمنية الوطنية الأفغانية، على أساس معايير واضحة.

يركز مشروع القرار على تحسين القدرات العملية للقوات الأمنية، مع التأكيد المتزايد على التدريب. في القطاع الأمني ومجالات أخرى، يكمن أحد العوامل الرئيسية للتقدم المستدام في تمكين الشعب الأفغاني والمؤسسات الأفغانية. هنا تقع بحق أولويتنا.

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد ثومسون (فيجي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/66/L.10)

مشروع القرار A/66/L.10

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة
الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/66/L.10.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي
الشرف لبلدي أن أعرض مشروع قرار هذا العام
(A/66/L.10) بشأن الحالة في أفغانستان.

شهدت السنة المنصرمة معالم هامة بالنسبة إلى أفغانستان.
تود ألمانيا، بصفتها ميسرة، أن تغتني هذه الفرصة لتسليط الضوء
على الرسائل الرئيسية الخمس في مشروع القرار.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بها أفغانستان، وفقا لأفضل ممارسات الأمم المتحدة وللأولويات الأفغانية.

وسنظل الاعتبار الأمنية جانبا هاما من الاستعراض. وعلى ضوء الهجمات المهلكة هذا العام، بما في ذلك الهجمات على الأمم المتحدة، التي ندينها بأقوى العبارات، يذكر مشروع القرار على وجه الاستعجال بأن كفالة أفضل حماية ممكنة للنساء والرجال العاملين من أجل الأمم المتحدة وللعاملين الآخرين في المجالين الإنمائي والإنساني يجب أن تبقى أولويتنا المطلقة.

ويجب أن يكون من أولوياتنا أيضا عدم السماح للانتقال بأن يحول انتباهنا عن أهدافنا الطويلة الأمد، سواء فيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان أو فيما يتعلق بمكافحة الفقر أو دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والقائمة تطول. وليس من باب المصادفة أن الحل في أفغانستان تطور، خلال السنين، إلى خطة إنمائية على الأجل الطويل.

لقد أُتخذت مؤخرا خطوتان هامتان. في مشروع القرار ترحب الجمعية العامة بكل من تسوية المأزق حول انتخابات العام الماضي وإعلان الأسبوع الماضي عن برنامج الصندوق النقدي الدولي الجديد الهام ذي السنوات الثلاث. ويؤكد مشروع القرار أيضا بحق على دور المرأة. لقد أنجز الكثير. وتعتبر ألمانيا أن مما له دلالة أقوى هو إعطاء الحكومة الأفغانية لضمانات بأن النساء سيشكلن ٢٥ في المائة من أعضاء الوفد الأفغاني في مؤتمر بون. ويجب أيضا أن يُسمع صوت المجتمع المدني في مجموعته. بعد القيام بعملية محلية شاملة قادتها اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، سُمّطى لممثلين منتخبين عن المجتمع المدني، امرأة ورجل، فرصة بارزة لمخاطبة المؤتمر على نحو مباشر.

ووفقا للالتزامات كابل، فإن هدف المجتمع الدولي يبقى على نحو راسخ مواصلة تمكين ذلك التقدم في مجالات أخرى، بما في ذلك الحكم وإعادة الإعمار والتنمية. إن رئاسة أفغانستان وحدها للمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في بون، بعد أسبوعين من اليوم، دليل واضح على القيادة الأفغانية.

ثانيا، مشروع القرار العام يتعلق بالتزام المجتمع الدولي على الأمد الطويل. اليوم، سترسل الجمعية العامة ما هو أكثر من رسالة مجمدة للتضامن. إننا نؤكد على حقيقة أن أفغانستان يمكنها التعويل على الدعم على الأمد الطويل للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، فيما يتجاوز كثيرا التاريخ المستهدف للانتقال، بنهاية ٢٠١٤. إن صميم مشروع القرار هذا العام يتعلق، لذلك، بربط السنوات العشر المنصرمة بالسنوات العشر التالية. إن الدعم الدولي سيكون لازما حتى بعد ذلك. وموضوع مؤتمر بون، وهو "من الانتقال إلى التحول"، يؤكد هذا التصميم الدولي.

ولدى مضي عملية الانتقال، وخلال وقت طويل إلى حد ما بعد ذلك، سيبقى دور الأمم المتحدة في دعم أفغانستان محوريا. ولذلك، فإن وفد بلدي ممتن على قبول الأمين العام للدعوة إلى أن يكون على رأس وفد الأمم المتحدة في مؤتمر بون.

تتطلب البيئة السريعة التغير المرونة والتكيف المستمر، من جانب الأمم المتحدة أيضا. في مشروع القرار تتطلع الجمعية العامة قُدمًا إلى نتائج الاستعراض المقبل للأنشطة التي تشملها ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولدعم الأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١).

سيكون الاستعراض معقدا. ولكن وفد بلدي موقن من أنه سيساهم في زيادة تحسين الطريقة التي ندعم

يؤكد، في جملة أمور أخرى، على الفوائد من إحياء طرق التجارة القديمة في عملية يشكل فيها طريق الحرير التاريخي مصدرا يمكننا للإلهام.

خامسا وأخيرا، يعيد مشروع القرار التأكيد على الطابع المترابط للتحديات في أفغانستان. ولا تزال العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد أمورا ذات أهمية بنوية للتنمية الناجحة للبلد. ولا يزال إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها يقوضان تنمية القطاع الاقتصادي الرسمي ولا يزالان مصدرا هاما لتمويل الإرهاب والتطرف. وثمة حاجة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إلى وضع استراتيجيات لتحسين آفاق العمالة وللحد من الفقر.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن الحالة الإنسانية في أفغانستان وأجزاء من المنطقة لا تزال تتطلب اهتماما القوي ودعمنا السخي على الصعيد الدولي. وتقرّ الجمعية العامة مع التقدير البالغ بالعبء الثقيل الذي لا تزال البلدان المجاورة تتحمله باستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، وخصوصا جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، وتنوّه بتقيدها طيلة عقود بالمبادئ الإنسانية.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناني للوفود الكثيرة من جميع المناطق التي شاركت بنشاط في المشاورات غير الرسمية. وإحساسها بالمسؤولية المشتركة هو من بين العناصر الأكثر أهمية لمشروع القرار هذا. ولذلك، نقترح على الجمعية العامة أن تتخذ، مرة أخرى، قرارا توفيقيا بشأن الحالة في أفغانستان.

ويعرب الوفد الألماني عن تقديره الخاص لزميلنا الموقر، السفير ظاهر تانين، ولناثبه، ظاهر فقيري، وللمستشار يوسف غفورزاي وزملائهم على تعاونهم وثقتهم وصدقتهم الرائعة. وتعرب ألمانيا أيضا عن خالص شكرها لأسرة الأمم المتحدة بأكملها في أفغانستان وفي المقر على عملها الرائع.

ثالثا، يتعلق مشروع القرار هذا العام بدعم عملية السلام والمصالحة. إن التقدم في مجالي الأمن والتنمية كليهما لن يكون ممكن التحقيق - وبقينا لن يكون مستداما - دون قيادة أفغانستان لعملية مستفيضة وشاملة للمصالحة وإعادة الدمج السياسيتين.

وفي أعقاب قتل رئيس مجلس السلام الأعلى، الأستاذ رباني، يؤكد مشروع القرار على الحاجة إلى الهدوء والتضامن في أفغانستان وحاجة جميع الأطراف إلى الحد من التوترات. ويرحب مشروع القرار أيضا بالقرار الهام الذي اتخذته المجلس بتجزئة نظام الجزاءات المفروض من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بالقاعدة وطالبان وأفراد مرتبطين وكيانات مرتبطة، ويؤكد على الابتكارات الإجرائية للنظام عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)، خصوصا المشاورات مع حكومة أفغانستان، لتأكيد عمل الأمم المتحدة دعما لعملية السلام والمصالحة بقيادة أفغانستان، ما لا يدع مجالاً للشك في الشروط التي يجب على كل مشارك في عملية المصالحة أن يتقيد بها.

رابعا، يتعلق مشروع قرار هذا العام بوضع التأكيد الإضافي على البعد الإقليمي. وترحب الجمعية العامة بمؤتمر اسطنبول الذي عُقد مؤخرا، حيث أكدت أفغانستان والجهات الشريكة الإقليمية على التزامها بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين عن طريق مجموعة أولى من تدابير بناء الثقة. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى المتابعة الأولى في المؤتمر الوزاري المقرر عقده في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ويكمل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة جهود التعاون السياسي الإقليمي ويركز بشكل كبير على تحسين استخدام الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للمنطقة. وهو

المستمر للملاذات الآمنة في المنطقة، احتجاجاً أفغانستان رهينة، قاتلين أفراد شعبنا ومدمرين بلدنا ومهددين مكاسبنا وحریتنا وطريقة حیاتنا.

وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة مؤخراً في الأنشطة العنيفة، فإن الشعب الأفغاني مصمم على مواصلة تقدمه. وعلى الرغم من الهشاشة البادية للبلد، فقد تحققت تحسینات كبيرة خلال العقد الماضي. ونهضت أفغانستان من وسط رماد دولة مزقتها عقود من الصراع، وأعاد ملايين الأفغان بناء حياتهم وهم يتحركون إلى الأمام. لقد بُنيت آلاف المدارس والجامعات الجديدة والتحق بها ملايين الطلاب، زهاء نصفهم من الإناث. وأنشئت مئات المستوصفات والمستشفيات ودُرّب آلاف الأطباء والمرضات. وشُقّت طرق جديدة، ما يعود بالفائدة على السفر داخل أفغانستان ويعزز الشراكات والتجارة مع الناس في منطقتنا وما يتجاوزها.

وإنجازاتنا ليست مقتصرة على المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويجري توسيع نطاق الحوكمة الجيدة والديمقراطية إلى مناطق لم تمارس فيها سابقاً. وسيادة القانون يتم تعزيزها ونعمل على تخليص مجتمعنا من سرطان الفساد. وتصبح أفغانستان، بالمشاركة الأوسع لشعبها في الحياة السياسية والاجتماعية وبتزادة التركيز على حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، وطناً للجميع.

وقمنا، ليس بعيداً عن الذكريات المريعة للصراع الدموي والمدمر على السلطة في التسعينيات من القرن العشرين، بصياغة دستورنا الجديد وإجراء انتخابات رئاسية مرتين وانتخابات برلمانية مرتين، والآن لدينا إدارتنا الوطنية وإدارتنا المحلية. لقد ساعدت هذه الإنجازات أفغانستان في استعادة مكانها المشروع على المسرح العالمي بوصفنا عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): نناقش في هذه القاعة مرة أخرى الحالة في أفغانستان: دورة المعاناة وضخامة التحديات الجديدة، وبقينا، التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. وخلال العقد المنصرم، شارك العالم مشاركة كبيرة في أفغانستان وفي كفاحنا المستمر من أجل السلام والاستقرار. ونجتمع اليوم لاتخاذ قرار سيؤكد مرة أخرى دعم المجتمع الدولي لإنهاء أزمة مستمرة هزت العالم وقتاً طويلاً، والتزامنا أيضاً بمساعدة الشعب الأفغاني في كفاحه الشاق ليحقق في النهاية السلام والاستقرار.

وأشكر جميع الذين ساهموا في صياغة مشروع القرار، خصوصاً الوفد الألماني، برئاسة سعادة السفير بيتر فيتغ، على قيادتهم وعملهم الشاق طوال العملية. ونقدّر عمل جميع زملائه، بمن فيهم السفير ميغيل بيرغر، ونشعر بالامتنان للسيد إمار آيش لدوره في تيسير المفاوضات.

إننا نودع سنة أخرى من الصدمات النفسية على الصعيد الوطني. ومن المؤسف أن العنف ظل عنصراً ثابتاً في حياة كثير من الأفغان، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح. وشهدنا هجمات عشوائية على المدنيين الأبرياء واغتيالات محددة الأهداف ومحاولات لهدم ما بنيناه بشق الأنفس. وفي الواقع أن الهجمات الإرهابية تستهدف كسر تصميمنا وتقويض وحدتنا الوطنية وسلامتنا التاريخية.

إن الأفغان هم الضحايا الرئيسيون للإرهاب، ولكننا لسنا وحيدین. لقد لحق الأذى أيضاً بأصدقائنا وشركائنا وهم يفقدون أرواحهم إلى جانب شعبنا. ونظراً لأن تهديد الإرهاب الناشئ من منطقتنا أصبح عالمياً في طابعه، تدخل المجتمع الدولي لإيقافه. ولكننا لم ننجح بعد في إنهاء التهديد. إن حركة الطالبان، التي اختطف أفغانستان طيلة سنين، نكست رأسها لبعض الوقت، ولكنها تعود الآن للظهور بوجه همجى وقاس. وهم يواصلون، وقد أنعشهم الوجود

لا يحدث في فراغ؛ وستكون المشاركة الدولية المستمرة عن طريق تجنيد القوات الأفغانية وتدريبها وتجهيزها ضرورية حتى انتهاء عملية الانتقال وما بعدها.

والمسألة الرئيسية الثانية هي الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وسيطلب بناء مستقبل أفضل لأفغانستان وجود حكومة مستقرة ونظيفة وتقوم بمهامها وقادرة على تحويل الفرص إلى نجاحات. واتخاذ إجراءات من قبيل إطلاق برنامج الأولويات الوطنية بشأن القانون والعدالة، الذي يحدد استراتيجية إصلاح قطاع العدالة للسنوات الثلاث المقبلة، يسلط الضوء على التركيز الهام على تعزيز سيادة القانون في جميع المقاطعات والمناطق. وحتى يكون الانتقال ناجحاً، يجب على حكومة أفغانستان أن تواصل، وهي ستواصل، تعزيز جهودها لتحسين الخدمات للشعب الأفغاني وتعزيز العدالة وسيادة القانون ومكافحة الفساد على جميع المستويات.

والمسألة الثالثة هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن أفغانستان تسير على طريقها نحو بناء اقتصاد مستدام وخال من المخدرات وفاعل على نحو كامل. وخلال السنة المنصرمة، عكفنا على وضع الصيغة النهائية لبرنامج أولوياتنا الوطنية ضمن إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وتحظى التنمية الزراعية بالأولوية الأولى، إلى جانب زيادة الاستثمار في الموارد المعدنية الغنية لأفغانستان وإعادة بناء البنية التحتية. وتنعكس التنمية الاجتماعية أيضاً - على سبيل المثال في خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان ومدتها عشر سنوات - في تركيز مستمر على التعليم والصحة. وستتناول هذه البرامج بفعالية وكفاءة الفقر وعدم المساواة، مع تفادي ازدواجية الجهود. ونحث المجتمع الدولي على كفاءة أن يتسم تقديم المعونة الإنمائية بالشفافية وأن يخضع للمساءلة وأن يتم بالتنسيق مع أولويات أفغانستان.

بيد أن ذلك التقدم لم يكن تحقيقه سهلاً. إنه كفاح دائم. ولا يزال الإرهاب التهديد الرئيسي، وهو يؤدي إلى تفاقم جميع التحديات الأخرى. ويواصل الإرهابيون ومؤيدوهم الوقحون تدمير البلد ومنعنا من العيش في سلام وازدهار. وأراد أعداء أفغانستان أن يقنعوا العالم بأن النجاح ليس ممكناً وبأن جميع الجهود محكوم عليها بالفشل، ولكن يجب أن يفهموا أننا لسنا في أفغانستان التسعينيات من القرن العشرين. إن الأعمال الإرهابية تقوض عملنا اليومي، ولكنها لن تجربنا على العودة إلى حيث كنا قبل عقد من الزمن.

وإذ نبدأ عقداً جديداً من المشاركة الدولية في أفغانستان، وبعد عشر سنوات من حقبة ما بعد الطالبان، نواجه أسئلة كثيرة. إلى أين نذهب من هنا؟ وأكثر تحديداً، كيف يمكن للأفغان أن يعتمدوا على أنفسهم وأن يحافظوا على مجتمع مستقر عن طريق عملية الانتقال، فيما تواصل القوات الدولية انسحابها؟

صادف هذه السنة البداية التاريخية للعملية الانتقالية التي سيتولى جميع الأفغان بموجبها المسؤولية والملكية والقيادة بالكامل. والانتقال يعني تحويل البلد من بلد يعاني من العنف وعدم الاستقرار إلى دولة تنهض بكامل مهامها ومجتمع قادر على البقاء. ويشمل الانتقال الشامل ست مسائل مترابطة على الأقل.

المسألة الأولى هي الأمن. ونقل المسؤوليات الأمنية يأخذ مجراه. ونعمل مع شركائنا الدوليين لتولي المسؤولية الكاملة في جميع المقاطعات بحلول عام ٢٠١٤، أو من الممكن في وقت أبكر. ويرتبط التخفيض التدريجي للقوات الدولية حتى نهاية عام ٢٠١٤ ارتباطاً وثيقاً بتدريب وتجهيز القوات الأفغانية وبشراكة استراتيجية مستمرة خلال العقد القادم أو لفترة أطول. وعلى الرغم من تنامي أعداد قوات الأمن الوطني الأفغاني وقدراتها وثقتها بنفسها، فإن الانتقال

وقبل مؤتمر اسطنبول، شهدنا وضع اللمسات الأخيرة لاتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان، بعد عقود من المفاوضات. ويمثل ذلك الاتفاق خطوة هائلة وتاريخية إلى الأمام. وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع هنا في نيويورك ٣٠ وفدا رفيع المستوى من المنطقة وخارجها لإقرار مبادرة طريق الحرير الجديد. ونعتقد أن هذه الرؤية تبشر تبشيرا حقيقيا باجتذاب المزيد من الاستثمارات والتجارة وأنها ستتيح فرصا اقتصادية لجميع البلدان في المنطقة الأوسع.

إن الأمن هو أساس التعاون الإقليمي الهادف إلى تحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتهدد الإرهاب ينبع من المنطقة. وفي ملاذات آمنة فيما يتجاوز حدودنا، يجد الإرهابيون الملاذ والتدريب والدعم اللوجستي الموسع والإرشاد الاستراتيجي للإعداد لشن هجمات جديدة على أفغانستان والمجتمع الدولي. وما لم يُقَضَّ على آفة الإرهاب، ستكون جميع جهودنا من أجل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسياسي دون جدوى.

وينقلنا ذلك إلى العنصر السادس للانتقال، أي الشراكات الاستراتيجية. ونحن نضع الآن وثيقة الشراكة الاستراتيجية في صيغتها النهائية، وهي الوثيقة التي ستتنص على دعم الولايات المتحدة لتدريب ومساعدة القوات الأفغانية حتى نهاية سنة ٢٠١٤ وما بعدها. ووقعنا أيضا على اتفاق للشراكة الاستراتيجية مع الهند، وتجري مفاوضات بشأن ترتيبات مماثلة مع المملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. وجرى أيضا إرساء الأساس لشراكة طويلة الأجل مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وستواصل هذه الشراكات تعزيز الروابط التي أنشأناها مع المجتمع الدولي وإعادة تعريفها لضمان نجاح البلد في المستقبل.

والمسألة الرابعة هي المصالحة وإعادة الإدماج. ويرتبط الانتقال بعملية السلام، التي يمكن أن تساعد في إنهاء العنف وانعدام الأمن. وفي هذه السنة، شهدت عملية السلام، في آن معاً، خطوات هامة إلى الأمام وانتكاسة كبرى باغتيال الأستاذ رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام. ولكن، على الرغم من جميع الهجمات، يريد الشعب الأفغاني استمرار عملية السلام.

وذلك بالضبط هو ما تدعو إليه اللويا جيرغا، الجمعية الكبرى التقليدية، التي اختتمت اجتماعاتها خلال عطلة نهاية الأسبوع هذه في كابول. لقد جمعت اللويا جيرغا ٢٠٠ ٢ ممثل للأفغان من كل الجماعات العرقية، من الشمال والجنوب والشرق والغرب، ومن جميع فئات المجتمع - من برلمانيين وسياسيين وشيوخ قبائل وعلماء ولاجئين أفغان - لمناقشة عملية السلام واتفاق الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وكانت عملية شاملة ستستشير بها الحكومة في تحديد موقفها وتكفل وجود صوت أفغاني موحد. وكانت بمثابة خطوة هامة في عملية السلام والمصالحة وأظهرت بوضوح إرادة الشعب الأفغاني، وأكدت من جديد أن أفغانستان على استعداد لقبول إقامة تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة وأيضا مع الأصدقاء والشركاء الحقيقيين الآخرين والبناء عليه.

والمسألة الرئيسية الخامسة هي التعاون الإقليمي. ومن خلال عدد من المبادرات، تستعيد أفغانستان دورها التاريخي بوصفها مركزا للتجارة والنقل والاقتصاد، والأهم من ذلك، بوصفها عاملا محفزا لتوسيع نطاق التعاون في قلب آسيا. وفي وقت سابق من هذا الشهر، شهدنا الاختتام الناجح لمؤتمر اسطنبول الذي تكرم البلد الشقيق، تركيا، باستضافته. وتعتبر أفغانستان عملية اسطنبول بداية جديدة للترابط الإقليمي الشامل. ونتطلع إلى اجتماع المتابعة الوزاري الأول في كابول في شهر حزيران/يونيه المقبل.

من الفشل في أفغانستان - على الرغم من وجود البعض الذين يفضلون فعل ذلك. علينا ألا نهين المستقبل. وبدلاً من ذلك، وعلى أساس التقدم الحقيقي المحرز في العقد المنصرم، دعونا نلتزم بصنع حاضر ناجح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أقدر دعوة الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في مناقشة اليوم.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحهما لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وأيضا أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في أفغانستان (A/66/369). ونتوجه بالشكر أيضا إلى جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار A/66/L.10، الذي عرضته ألمانيا اليوم. ونتطلع إلى أن نتمتع مرة أخرى مشروع القرار بشأن أفغانستان بتوافق الآراء. وقد أصغينا بانتباه كبير إلى بيان سفير أفغانستان.

أود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن إدانة الاتحاد الأوروبي القوية للهجوم الذي أودى بحياة الأستاذ رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام. ويمكن أن تكون مضاعفة جهود المصالحة خير تكملة لإرث الأستاذ رباني. ونثني على الحكومة لالتزامها بذلك على وجه الدقة.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا على الأهمية الكبيرة التي نوليها لجهود الأمم المتحدة في أفغانستان. وعمل الأمم المتحدة ذاك سيقى حيويا لمصير أفغانستان في السنوات

وفي كانون الأول/ديسمبر، سينضم القادة الأفغان إلى المجتمع الدولي في بون لتقييم التقدم ورسم معالم التزام طويل الأمد بتحقيق السلام والأمن في أفغانستان. وسيسجل مؤتمر بون بداية جديدة في بداية عقد جديد من شراكة المجتمع الدولي مع أفغانستان. ونشكر ألمانيا على جهودها وقيادتها في استضافة ما سيصبح، يقينا، معلما بارزا في تاريخنا.

إن سنة ٢٠١٤ بالنسبة لأفغانستان ليست نقطة نهاية صلبة منقوشة على حجر. بل إنها بمثابة علامة على الطريق نحو مرحلة جديدة من الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، تكون أفغانستان خلالها شريكا كاملا للسيادة. ويتعين علينا أن نكون واقعيين في فهم سبب أهمية السلام والازدهار في أفغانستان في عالم متزايد الترابط وفي منطقة ذات أهمية استراتيجية حاسمة. وسيقودنا انتقال ناجح يتناول العناصر الستة المتداخلة التي أوجزتها اليوم إلى أفغانستان مستقرة يُعتمد عليها وتقيم شراكات مع المجتمع الدولي بطريقة مفيدة على نحو متبادل.

تُعرض علينا في أغلب الأحيان صورة قائمة لأفغانستان، صورة تعبر عن خيبة الأمل ونفض اليد. وتثير هذه السيناريوهات شكوكا في إمكانية الانتقال الناجح في أفغانستان. ولكننا نحن الأفغان والمجتمع الدولي نتشاطر رؤية مختلفة. ولدينا خطة للانتقال الناجح، يعمل بموجبها جميع العناصر وجميع الشركاء بانسجام متسق. ونعتقد أن تلك الخطة ستنتج بالدعم وحسن النية من قبل الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

ونحن جميعا موجودون هنا ليس لنرى، ببساطة، كيف ستتطور الحالة في أفغانستان، ولكن لتشكيلها ولصنع تاريخ لم يُكتب بعد. وتقع علينا مسؤولية العمل من أجل تحقيق النجاح. ولا يمكننا ببساطة أن نتقاعس وننتظر خوفا

مؤسسات تنفذها. والتزامات أفغانستان بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثال على ذلك.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أشير إلى أن حقوق المرأة تستحق اهتماما خاصا خلال الانتقال وما بعده. وذلك، على وجه الدقة، هو سبب الأهمية الكبيرة لتأكيد الحكومة الأفغانية حضور وفد ممثل، بما في ذلك صوت قوي للمرأة، للمؤتمر.

وأود أن أضيف أن التقدم المحرز بشأن بعض برامج الأولويات الوطنية ينبغي ألا يكون دافعا للتهاون. ولن تكون عملية الانتقال قابلة للاستمرار إلا إذا سارت جميع برامج الأولويات الوطنية قدما معا. وفي مجال الحوكمة، من الضروري دعم خطوات إيجابية من قبيل إطلاق لجنة الرصد والتقييم لمكافحة الفساد بتدابير بنوية تقوض الفساد وتحقق قدرا أكبر من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأموال العامة.

ولن نتحقق المساءلة دون الرقابة البرلمانية. ومن المشجع أن البرلمان الأفغاني استأنف الآن أداء وظائفه بصورة كاملة. وذلك يعني إنحاز العمل التشريعي الهام وتوفير الضوابط والموازن الضرورية فيما يتعلق ببناء الدولة في أفغانستان. ولذلك، ينبغي تقديم تشريعات جديدة إلى البرلمان لإقرارها. وثمة مجال لتحسين في هذا الميدان. ونلاحظ مع الارتياح إعادة التأكيد على السلطة النهائية للجنة الانتخابية المستقلة في المسائل الانتخابية. وفي ذلك السياق، فإن الاتحاد الأوروبي على أتم الاستعداد لدعم الالتزامات الأفغانية بتعزيز الإصلاح الانتخابي في الأجل الطويل.

ومن المؤكد أننا بحاجة إلى النظر فيما يتجاوز كابول إلى المقاطعات والمناطق وإلى الحوكمة على الصعيد الوطني. ويتعين علينا مواصلة تعزيز قدرات مؤسسات المقاطعات والمؤسسات البلدية وقابليتها للمساءلة. وعندها فحسب سيجري تقديم الخدمات المناسبة للأشخاص المناسبين

المقبلة، وذلك هو السبب في أنه يتعين علينا جميعا مواصلة دعمه سياسيا وماليا. والاتحاد الأوروبي نفسه مشارك أيضا في الأمر مهما طال الزمن.

في تموز/يوليه، بدأ انتقال ملموس بتسليم المسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية للقوات الأفغانية في سبع مناطق من البلد. والنتائج مشجعة، وسيبدأ قريبا الإعداد للجزء الثاني من عملية نقل المسؤوليات الأمنية الذي أعلن عنه الرئيس كرزاي في الأسبوع الماضي في اللويا جيرغا. وذلك يؤكد أيضا أن القوات الأمنية الأفغانية تواصل تولي قدر متزايد من المسؤولية، على الرغم من السياق الشاق. وينبغي أن يساعد ذلك على تعزيز تصميم المجتمع الدولي على الإسهام في نجاح الانتقال عن طريق التدريب الفعال لتلك القوات.

وستبقى الخلفية الأمنية صعبة لبعض الوقت، ولكن في ظل هذه الخلفية، فإنه مما يبعث على قدر أكبر من التشجيع أن عملية كابول تكتسب زخما في نواح كثيرة، كما شهدنا في استئناف عقد اجتماعات المجلس المشترك للتنسيق والرصد والتقدم المحرز على صعيد برامج الأولويات الوطنية. إن ذلك الزخم، إذ يحدث قبل مؤتمر بون، أمر حاسم لتعزيز ثقة جميع الجهات المانحة وهي تسعى إلى المساهمة في سياق عملية كابول.

ومع ذلك ينبغي فعل المزيد لكفالة أن يحظى إصلاح الإدارة العامة وإصلاح مؤسسات العدالة الآن بالاهتمام الذي يستحقه بوصفهما العمود الفقري للانتقال المدني. وعلى وجه الخصوص، فإن استقلال مؤسسات العدالة ومهنتها أمر لا غنى عنه. وأفغانستان بحاجة إليها لإيجاد مناخ أمني أفضل ومناخ أفضل للاستثمار ومناخ أفضل لحقوق الإنسان. وستبقى التشريعات بلا مفعول دون وجود

وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان. وتدعم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إعادة بناء أفغانستان بوصفها دولة سلمية ومستقرة ومستقلة ومحيدة وذات اقتصاد مستقر وخالية من الإرهاب وجريمة المخدرات.

وللأسف فإن أفغانستان مازالت تواجه اليوم تهديدات خطيرة في المجال الأمني. فالمتطرفون من حركة الطالبان وتنظيم القاعدة يزيدون أنشطتهم في مختلف أنحاء البلد. ويزيد عدد جرائم قتل وخطف الأفغان العاملين في الخدمة المدنية والناس العاديين والموظفين الدوليين. ويتناوب القلق للغاية من أن النشاط الإرهابي يمتد من أفغانستان إلى دول آسيا الوسطى المجاورة الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ولا تزال جريمة المخدرات أيضا تشكل تهديدا.

وتعتقد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن التسوية الفعالة للحالة في أفغانستان وحل التحديات الخطيرة التي تواجه حكومة البلد أمران مستحيلان دون اعتماد المجتمع الدولي لنهج متكامل تحت رعاية الأمم المتحدة. ونعتقد أن من الحكمة تفويض المزيد من الاستقلال الذاتي للحكومة الأفغانية في حل المسائل الداخلية، خاصة عن طريق تهيئة الظروف المواتية لنقل المسؤولية عن الأمن على أرض بلدها إليها. ونرحب بالنقل التدريجي للمسؤولية عن الأمن في البلد إلى قوات الأمن الأفغانية في إطار عملية كابول.

بيد أن انسحاب القوات الدولية يجب أن تصاحبه جهود كافية لبناء قدرات هيكل القوة الأفغانية ويجب أن يكون متمشيا مع الحالة الحقيقية في البلد. وفي ذلك الصدد، نعتقد بأن سحب القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان لن يكون ممكنا إلا بعد أن تكون قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن عن الوفاء بولايتها الصادرة عن المجلس. وتقلقنا

بالطريقة الصحيحة. وكذلك لكي تحصل المقاطعات والمناطق على حصتها المنصفة من المعونة، ينبغي أن تكون على اتصال أفضل بالمركز. وعلى أي حال، في أفغانستان ما بعد الانتقال، ستوجه الأموال على نحو متزايد عن طريق الحكومة المركزية، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية. وهذه العملية يتعين أن تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة.

وقبل أن أختتم، أود أنؤكد مجددا على أهمية السياق الإقليمي. فللبلدان المجاورة مصلحة قوية في وجود أفغانستان مستقرة وآمنة وهي تتحمل مسؤولية خاصة عنها. وبلاستفادة من برامجنا المستمرة، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لوضع ثقله وراء المبادرات التي تعزز التكامل والتعاون الإقليميين.

لقد كان مؤتمر اسطنبول الذي عُقد مؤخرا خطوة طيبة إلى الأمام صوب عملية سياسية إقليمية، تملكها أفغانستان وجيرانها، للمساعدة في إنهاء الصراع في أفغانستان. ونأمل في أن تُعطى العملية زحما إضافيا في مؤتمر بون، ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري الذي يُعقد في كابول في السنة المقبلة باعتباره متابعة لمؤتمر اسطنبول. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على مبادرة طريق الحرير الجديد، نظرا لأنها تقدم رؤية للتعاون الاقتصادي الواعد الذي يمكن لأفغانستان والبلدان المجاورة لها أن تستفيد منه استفادة كبيرة.

وفي ختام بياننا، فإن الشعب الأفغاني بحاجة إلى رؤية تحسينات ملموسة في حياته وسبل عيشه، ويتعين علينا جميعا أداء دورنا في ذلك. وإذا يرد ذلك في خاطرنا ويستقر في قلوبنا، يمكننا أن أطمئن أفغانستان إلى التزام الاتحاد الأوروبي وشراكته في الأجل الطويل.

السيدة كولونتاى (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا

الدول الشريكة في مكافحة التحديات والأخطار الأمنية المنبعثة من أفغانستان، خصوصا تلك المتعلقة بالمخدرات والإرهاب. إن مسألة أفغانستان بند دائم للمناقشة في مؤتمرات القمة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي وفي اجتماعات هيئات إدارتها. إن لدى مجلس وزراء الخارجية لمنظمة المعاهدة فريقا عاملا معنيا بأفغانستان يجري داخله تحليل التقدم والاحتمالات المتعلقة بحالة أفغانستان، ويناقش المسائل المتعلقة بكيفية النهوض بتسوية في أفغانستان ويضع توصيات سليمة لهيئات إدارة منظمة المعاهدة. وثمة شاهد لأهمية تلك الجهود من قبل منظمة المعاهدة وهو الإعلان المعتمد في شباط/فبراير من قبل رؤساء الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة بشأن مسألة خطر المخدرات من أفغانستان. كانت تلك الوثيقة المبادرة الرئيسية الأولى التي اتخذتها منظمة المعاهدة بشأن أفغانستان خلال رئاسة بيلاروس.

إن أهمية تطوير التنسيق العملي بالنسبة إلى الأمم المتحدة مع منظمة المعاهدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات ذكرها بوصفها إحدى الأولويات الرئيسية للتعاون بين المنظمين الأمين العام بان كي - مون في بيانه في الاجتماع الموسع للمجلس الدائم لمنظمة التعاون في ٢٢ نيسان/أبريل. وقد حظي الموضوع بمزيد من التطوير خلال المشاورات التي أجريت في نيويورك في أيلول/سبتمبر بين الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي وقادة الأمم المتحدة.

إننا نعتقد بأن النجاح في مكافحة الاتجار الأفغاني غير المشروع بالمخدرات، الذي يشكل خطرا على السلم والاستقرار الدوليين، لا يمكن تحقيقه بطريقة فعالة حقا إلا عن طريق الجهود المشتركة لكل دولة والمنظمة الدولية ذات الصلة. ولذلك السبب على وجه الدقة أقامت منظمة المعاهدة روابط عمل وثيقة في ذلك المجال مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا تزال تحتفظ بتلك الروابط، وتتخذ خطوات للعمل مع منظمة شنغهاي للتعاون والجماعة

النتائج الممكنة لتنفيذ خطط للدعم الطويل الأجل لحضور عسكري في أفغانستان بعد سنة ٢٠١٤.

وبدلا من ذلك نقترح النظر في كيفية القيام على نحو مشترك بتحديد وضع محايد لأفغانستان. ومن نافلة القول إن المبادرة إلى ذلك يجب أن تأتي من الشعب الأفغاني نفسه. وفضلا عن ذلك، فإننا لا نتحدث عن المستقبل القريب ولكن عن وقت تكون فيه جهود تثبيت الاستقرار في أفغانستان قد أنجزت. بيد أنه إذا حُدّد الحياد بوصفه هدفا مستقبليا الآن فإن ذلك يمكن أن ييسر الحوار بشأن المصالحة. ونعتقد بأن من المهم إبداء نهج مركز ومتوازن إزاء التوصل إلى خطة للمصالحة الوطنية. وينبغي أن تكون قائمة على أساس ثلاثة مبادئ معروفة جيدا، أي إنهاء المقاومة المسلحة، والاعتراف بالدستور الأفغاني، وقطع العلاقات بالقاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية. ولا تزال تلبية تلك المعايير شرطا مسبقا لإزالة هذه من قائمة طالبان لنظام الجزاءات.

ولا يمكن تحقيق مستقبل سلمي وديمقراطي لأفغانستان دون حل مسألة الإنتاج غير القانوني للمخدرات والاتجار بها. ومن الجلي لنا أن الاتجار بالمخدرات النابع من أفغانستان يشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين، كما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١) و ٢٠١١ (٢٠١١). وفي رأينا أن الحضور العسكري الأجنبي في أفغانستان، مع الجيش الأفغاني وقوة الشرطة الأفغانية، يمكنها وينبغي لها أن تكون مشاركة بنشاط أكبر في مكافحة إنتاج المخدرات هناك، بخاصة منذ توليها المسؤولية عن المسائل الأمنية في أفغانستان. إن عروضنا للتعاون في الوقت الحقيقي في ذلك المجال مع الشركاء من منظمة حلف شمال الأطلسي لا تزال قائمة.

إحدى أكثر المسائل أهمية بالنسبة إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي في ذلك المجال تنفيذ التعاون العملي بين

وخلال المرحلة النشطة من عمليات "كنال" في ٢٠١٠، شارك أكثر من ٩٠ ألف موظف في مثل تلك الهيئات. إن ممثلين لمجموعة من الدول والمنظمات الدولية المعنية يشاركون بانتظام في عمليات كنال بوصفهم مراقبين. تشمل هذه الهيئات الملائمة من أذربيجان وأفغانستان وبلغاريا وفنزويلا وإيطاليا وإيران والصين ولايتيا وليتوانيا وباكستان وبولندا وسورية والولايات المتحدة وتركيا وأوكرانيا وإثيوبيا، وأيضا منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومكتب الشرطة الأوروبي والجماعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة رؤساء شُعَب إنفاذ القانون لمجلس رؤساء دوائر الجمارك التابع لرابطة الدول المستقلة. في ٢٠١٠ وحده، خلال مرحلتين من عملية مكافحة الاتجار غير القانوني، استولينا على زهاء ثمانية أطنان من المخدرات، وأكثر من ٤٠ طنا من السلائف وحوالي ٦٠٠ سلاح ناري. وفي حزيران/يونيه، كجزء من عملية "كنال" لعام ٢٠١١، المنسقة من قبل الأجهزة الخاصة لبيلاروس، نفذنا عملية محلية لمكافحة المخدرات، كنال غرب، شاركت فيها هيئات مناصرة من بيلاروس وكازاخستان وروسيا ولايتيا وليتوانيا وبولندا وأوكرانيا. وأسفرت العملية عن مصادرة ما يزيد عن ثلاثة أطنان من المخدرات، والتحقيق في ما يزيد عن ٣٠٠٠ جريمة مخدرات والاستيلاء على ما يزيد عن ٣٠٠ سلاح ناري. وتُعدّ الآن الدول الأطراف في منظمة المعاهدة لعملية كنال الإقليمية للمخدرات لعام ٢٠١١ في كانون الأول/ديسمبر.

إن دور الأمم المتحدة في تسوية الحالة في أفغانستان، في سياق تخفيض القوات الدولية هناك، من الواضح أنه سينمو. إننا نعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ينبغي لها أن تواصل تنسيق الجهود المدنية الدولية لتثبيت استقرار الحالة في أفغانستان. ونتوقع أن تبقى البعثة على دورها التنسيق المركزي لتثبيت الاستقرار في

الاقتصادية للمنظمة الأوروبية الآسيوية، وتبحث بنشاط عن سبل للتعاون بطريقة تنفيذية مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وثمة مثال جيد على ذلك التعاون الفعال بشأن المسائل الأمنية في منطقة آسيا الوسطى ضمن إطار الدعم ذلك وهو منح الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة لحقوق العبور للإمدادات التي تمر في أراضيها للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

وثمة عنصر هام في عملنا المشترك في وقف الاتجار الأفغاني بالمخدرات وهو تنفيذ الخطة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي اعتمدها في ٢٠٠٨ الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة بشأن الإجراء الجماعي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها. إن المركز التنسيقي الرئيسي للمنظمة لجهود مكافحة المخدرات هو المجلس التنسيقي للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. إن الإسهام الحقيقي للهيئة في مكافحة خطر المخدرات أكدته التوقيع على مذكرة للتنسيق والتعاون مع لجنة رؤساء شُعَب إنفاذ القانون لمجلس رؤساء دوائر الجمارك التابع لرابطة الدول المستقلة والفريق الأوروبي الآسيوي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والصك الأكثر فعالية ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي لإغلاق القنوات التي يمكن للمخدرات من خلالها أن تدخل أرض الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ولمنع عبورها هو عملية "كنال" الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي أعطيت، بقرار اتخذه مجلس الأمن الجماعي لمنظمة المعاهدة، وضعا تنفيذيا دائما. وتجري عملياتها بانتظام، وتشمل جميع دول منظمة المعاهدة وجعلت من الممكن اكتساب تجربة قيمة في تنظيم مكافحة الجماعة للاتجار بالمخدرات.

والخدمات الأساسية وحماية وتمكين المرأة هي المجالات ذات الأولوية في تعاوننا. لقد بنينا طرقا بطول ١٦٠ كيلومترا ومطارا وسبعة مستوصفات ريفية وثلاثة معاهد للتعليم الثانوي - أحدها للفتيات - وست مدارس ابتدائية.

ووضعنا الأولوية على مبدأ الأفغنة في إدارة برامج ومشاريع التعاون. ومن البداية، عملنا مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعة، مراعين استراتيجياتها وأولوياتها. وحاولنا، قدر الإمكان، دعم نقل المعرفة إلى الأفراد المحليين العاملين في المشاريع. وكانت النتائج طيبة. كل المشاريع يديرها في الواقع أفغان.

وتسهم إسبانيا أيضا في الجهود العسكرية للمجتمع الدولي في أفغانستان عن طريق المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وفقا لولاية مجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر، فإن أكثر من ١ ٥٠٠ جندي إسباني منشورون في أفغانستان، يقومون بمهامهم على نحو رئيسي في مقاطعتي بادغيس وهرات في مقر القيادة الإقليمية الغربية. ونحن مسؤولون عن الفريق المعني بإعادة الإعمار على مستوى المقاطعة في قالا - ي - ناو، عاصمة بادغيس. وعلاوة على ذلك، يوجد زهاء ٥٠ حارسا مدنيا إسبانيا يقومون بتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية في مقاطعتي بادغيس ومزار شريف.

تؤيد إسبانيا جهود الحكومة الأفغانية في الانتقال، من حيث الأمن والجهود المدنية والجهود المتعلقة بالإدارة والتنمية التي تكمن في أساسه. وهدفنا المشترك هو أن يكون الانتقال لا رجعة فيه ومستداما. وتحقيقا لهذا الهدف، ثمة حاجة إلى جهود إضافية في مجال سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد ودعم حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال.

أفغانستان، بالتأكيد على زيادة فعالية المساعدة الدولية؛ وأن يُعزز مكون بناء السلام، بالتأكيد على مساعدة بناء المؤسسات في أفغانستان؛ وأن تواصل البعثة استخدام مساعيها الحميدة في عملية المصالحة، ولكن لن يحدث ذلك إلا بطلب الحكومة الأفغانية.

لدينا رأي إيجابي في نتائج مؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان، الذي أكد على دور الأولوية الذي تؤديه في المنطقة منظمات من قبيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي في الجهود الإقليمية لتسوية الحالة في أفغانستان، والنتائج العكسية لمحاولات تهدف إلى إنشاء هيئات أو آليات جديدة في تلك المنطقة.

السيد دي ليغليسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): صادف سنة ٢٠١١ الذكرى السنوية العاشرة لالتزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. من البداية كانت إسبانيا جزءا من ذلك الالتزام، وطيلة عدة سنين كانت تقوم بإسهام عسكري ومدني كبير في تثبيت استقرار ذلك البلد وإعادة إعمارها.

إننا ندفع ثمنا باهظا لذلك. فقد ٩٨ جنديا إسبانيا حياتهم في أفغانستان. وآخرهم، الضابط جوكوين مويبا إسبيخو، مات قبل ١٥ يوما خلال بعثة تدريب مع الجيش الوطني الأفغاني. أود أن أقدم أعمق إحلالي لهؤلاء الجنود الإسبان ولجنود القوات الأمنية الأفغانية ومن بلدان أخرى الذين فقدوا أيضا حياتهم.

وعلى الرغم من تلك الأحداث المحزنة فإن إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز تنمية أفغانستان. لقد دفعنا فعلا ١٩٥ مليون يورو من مجمل الـ ٢٢٠ مليون يورو التي تعهدنا بدفعها عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. ويركز تعاوننا الإنمائي على مقاطعة بادغيس، ثاني أفقر مقاطعة في البلد، وهي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية جدا، أي المياه المنقولة بالأنابيب والمرافق الصحية والكهرباء والطرق. إن البنية التحتية

ومن الواضح بالنسبة إلى كل شخص أن المنظور الإقليمي حاسم بالنسبة إلى الأمن والاستقرار في أفغانستان، ولذلك أيضا بالنسبة إلى تنمية البلد وازدهاره.

إننا نشيد بنتائج مؤتمر اسطنبول ونستمد التشجيع من الموقف الإيجابي الذي أبدته البلدان المجاورة والإقليمية، والذي تجلّى في تدابير بناء الثقة المشجعة المتخذة لتعزيز الأمن في المنطقة. ونحن على ثقة بأن مؤتمر اسطنبول سيستمر بنجاح بعقد الاجتماع الوزاري في كابل في حزيران/يونيه المقبل.

لقد كان مؤتمر بون أحد أهم الاجتماعات فيما يتعلق بأفغانستان خلال العقد المنصرم. ينبغي لنا أن نوجه رسالة واضحة تحتوي التزاما طويلا لأجل تجاه شعب وحكومة أفغانستان، إن أفغانستان بحاجة مستمرة إلى المساعدة من المجتمع الدولي، ولكن مستقبل أفغانستان يعتمد على أفغانستان شعبا وحكومة. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يحققا أيضا التقدم في ما يسمى بعملية كابل التي تجري فصولها كاملة.

ومن الطبيعي أننا نولي أيضا أهمية كبيرة لدور الاتحاد الأوروبي في هذه العملية برمتها. إننا نؤيد تمام التأيد البيان الذي أدلى به رئيس وفده. وفي ذلك الصدد، تؤيد إسبانيا تأييدا راسخا الولاية المسندة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الممثلة السامية أشتون بإجراء مفاوضات بشأن اتفاق عام بشأن الشراكة والتنمية بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان، يشير إلى العلاقة بينهما ويرشدها في السنوات المقبلة.

وختاما، أود أن أهنيئ ألمانيا على قيامها مرة أخرى بتيسير المفاوضات بشأن مشروع قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان. ونحن نعرف أن المهمة لم تكن سهلة. ولهذا السبب أقدم أيضا تهانتي إلى جميع الوفود التي شاركت بنشاط بروح بناءة، وخصوصا وفد أفغانستان على سمو أخلاقه.

ونحن مرتاحون للطريقة التي يحقق بها الانتقال التقدم. ونأمل في بدء نقل المسؤولية الأمنية إلى السلطات الأفغانية في منطقتين في مقاطعة بادغيش، أي قالا - ي - ناو وأبي كماري، في بداية سنة ٢٠١٢. وكما هو معروف جيدا، ستُكمل عملية الانتقال بحلول سنة ٢٠١٤. وعلى أية حال، فإن التزام إسبانيا بتقديم مشورة الخبراء والتدريب ودعم القوات الأمنية الأفغانية سيستمر بعد ذلك التاريخ.

وفيما يتعلق بالبُعد المدني للانتقال، فكما ذكرتُ قبل هنيهة، نحن على استعداد للاضطلاع بنقل المشاريع التي أنشأناها في مجال مسؤوليتنا، مثل فريق إعادة الإعمار على مستوى المقاطعة في قالا - ي - ناو. سنعمل ذلك بطريقة منسقة في نقل المسؤوليات في مجال الأمن. والأغلبية الساحقة من المشاريع يديرها فعلا الأفراد الأفغان. وفور إنهاء نقل المشاريع، سيتعين تحديد الشكل الذي ستتخذه مساعدتنا التقنية والمالية في صيانة المشاريع بالتضافر مع السلطات الأفغانية.

ودون المصالحة لا يمكن إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في أفغانستان. إننا ندرك الصعوبات ونشيد بذكرى الأستاذ رباني. ولكن يجب أن نواصل الجهود تمشيا مع ذلك الاتجاه. ولفعل ذلك، من الضروري تماما الإبقاء على التعاون بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها.

وإعادة الإدماج ضرورية بالمثل. تسهم إسبانيا بـ ١٠ ملايين يورو في الصندوق الاستثماري للسلام وإعادة الإدماج في أفغانستان. إن مقاطعة بادغيش، حيث نقود فريق إعادة الإعمار على مستوى المقاطعة في قالا - ي - ناو، إحدى المقاطعات الأفغانية التي حققت أفضل النتائج. حوالي ٤٠ في المائة من المقاتلين السابقين في البلد قد أعيد إدماجهم هناك. بيد أن العملية لا تزال هشة، ويمكن أن تتخذ بسهولة اتجاهها عكسيا إذا لم تخصص الموارد الضرورية للمحافظة عليها.

في مارس/آذار، أعلن الرئيس كرزاي الدفعة الأولى من المقاطعات والمحافظة الأفغانية التي ستشروع في عملية الانتقال إلى المسؤولية الأمنية بقيادة أفغانية. ومع تحسن الظروف الأمنية، سوف يشهد عام ٢٠١٢ تولي السلطات الأفغانية المسؤولية الرئيسية في المزيد من المحافظات والمقاطعات. ومن المتوقع أن تعلن الحكومة الأفغانية قريباً الدفعة الثانية من المحافظات في عملية الانتقال. وباكتمال عملية الانتقال في الدفعة الثانية، سوف تكون قوات الأمن الوطنية الأفغانية قد تولت المسؤولية الرئيسية عن نحو نصف سكان البلاد. ستواصل أستراليا مهمتها الداعمة للتدريب والانتقال مع تكشف تلك العملية.

في الأشهر الأخيرة، زار أفغانستان كل من رئيسة وزراء أستراليا، غيلارد، ووزير الدفاع سميث، وقائد قوة الدفاع لدينا. تؤكد هذه الزيارات، التي ركزت على مجال مشاركة أستراليا في محافظة أروزغان حيث يوجد ثلثا قواتنا البالغ قوامها ١ ٥٥٠ جندي، تؤكد مجدداً وجهة نظر أستراليا القائلة بأن المجتمع الدولي في سبيله لإنجاز عملية انتقال على مستوى الدولة إلى المسؤولية الأمنية بقيادة أفغانية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. في ذلك الصدد، لا تزال الظروف الأمنية على أرض الواقع حرجة بصورة واضحة. ستبقى أستراليا، من جانبها، قيد النظر احتمال استمرار وجود القوات الأسترالية الخاصة إلى ما بعد عام ٢٠١٤ لمساعدة القوات الأفغانية بعد توليها القيادة، في حال قرر البلد أن ذلك سوف يكون أمراً مفيداً. نحن نشيد بالحكومة الأفغانية على دورها القيادي، ونتعهد باستمرار دعمنا لعملية انتقال مستدام وذي مصداقية وغير قابل للنكوص عنه.

سيجتمع المجتمع الدولي قريباً في المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان في بون، حيث ستوضح الحكومة الأفغانية الخطوط العريضة لرؤيتها لمستقبل أفغانستان. نرحب باعتراف مشروع القرار بأهمية ذلك الاجتماع في مواصلة تحديد

لقد أصبحنا من المقدمين لمشروع القرار A/66/L.10، الذي عُرض في بداية المناقشة. ونحن نشق بأنه سيعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء، كما حدث في مناسبات ماضية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب أستراليا بإتاحة الفرصة مرة أخرى للمشاركة في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان (A/66/L.10). إننا نؤيد تأييداً قوياً التعهد الوارد في مشروع القرار بأن يواصل مجتمع الأمم المتحدة دعم جهود حكومة وشعب أفغانستان بينما يعيدان بناء دولة مستقرة وذات اكتفاء ذاتي وخالية من الإرهاب. إننا نقرّ ونؤيد ملكية أفغانستان المتنامية لجهود إعادة الإعمار والتنمية ونرحب بإقرار مشروع القرار لهدف الحكومة الأفغانية، هدف تولي قوات الأمن الوطني الأفغانية نفسها للمسؤولية الأمنية الرئيسية عند نهاية ٢٠١٤.

وكما قال رئيس الوزراء الأسترالي في عدة مناسبات - في الآونة القريبة الماضية في بيان بشأن أفغانستان موجه إلى البرلمان الأسترالي أمس - ستبقى أستراليا مشاركة في شؤون البلد خلال هذا العقد على الأقل. وعقب اختتام الانتقال في ٢٠١٤، سنواصل تقديم المساعدة المدنية والإغاثية كما هو لازم والتدريب والتعاون الدفاعي الآخر، كجزء من استراتيجية دولية تهدف إلى كفالة قدرة دولة أفغانية فاعلة على تولي المسؤولية عن منع البلد من أن يصبح مرة أخرى ملاذاً آمناً للإرهابيين.

ومنذ القرار ٨/٦٥ المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي شهدنا تقدماً حقيقياً في تنفيذ عملية الانتقال. إننا نرحب بتسليط القرار للضوء على مغزى تلك العملية وباعترافه بالعمل الهام الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية في دعم الانتقال المتسم بالمسؤولية.

العام، سيصل إجمالي المساعدات الإنمائية الأسترالية لأفغانستان إلى ١٦٥ مليون دولار تقريباً، بزيادة قدرها ٣٤ في المائة مقارنة بالعام الماضي. لقد أصبحت أفغانستان الآن رابع أكبر متلقٍ للمعونات الأسترالية، وسيستمر ارتفاع مستوى المساعدات.

المهدف من مساعداتنا تعزيز قدرات المؤسسات الأفغانية نفسها على الحكم بفعالية وتقديم الخدمات الأساسية. ويسرنا أن نلاحظ التحسن المضطرد في معايير الحوكمة والتنمية، بما في ذلك ما تمّ من خلال جهودنا في محافظة أوروغزان، حيث تتولى قيادة فريق إعادة الإعمار في المحافظة. من العناصر الرئيسية في استراتيجيتنا بناء روابط أقوى بين حكومة المحافظة في أوروغزان والحكومة الوطنية، ما يمثل وسيلة ضرورية لكفالة ترسيخ المكاسب المتواضعة المتحققة في معايير الحوكمة ومواصلة تقدمها بعد ذلك مع تواصل عملية الانتقال.

تعتمد الحوكمة الجيدة على قدرة النساء والرجال المنوط بهم مسؤولية بناء مستقبل أفغانستان. ولأجل بناء تلك القدرة، توفر أستراليا تدريباً ودعمًا هادفين، بما في ذلك المنح الدراسية المقدمة للوزارات الرئيسية، ومن بينها الزراعة والصحة والتعليم وإعادة التأهيل الريفي والتنمية. لقد قاد ذلك النهج إلى إنشاء برنامج ابتكاري ساعدت أستراليا بموجبه ٦٠ من الأساتذة المدربين الأفغان على تلقي التدريب في ماليزيا.

يظل تحسين مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع والحياة العامة في أفغانستان أمراً حيوياً. ونتطلع أيضاً إلى مواصلة الحكومة الأفغانية جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد وتحسين الحكومة، بما في ذلك على المستوى دون الوطني.

المسائل الرئيسية للجوانب المدنية في عملية الانتقال، والالتزام الجاد الطويل المدى للمجتمع الدولي، ودعم العملية السياسية.

في بون، نحتاج إلى إظهار نهج قوي ومنسق لبناء الأمن والاستقرار في أفغانستان، وتوفير فرص اقتصادية إيجابية. وبينما تتواصل العملية الانتقالية، فقد حان الوقت لداعمي أفغانستان - أي لنا جميعاً - أن يحددوا الوسائل التي نقدم بها الدعم العملي الطويل الأجل بعد اختتام عملية الانتقال. سيمثل التزام المجتمع الدولي التزاماً واضحاً وجاداً بدعم الأمن والتنمية في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ رسالة تضامن قوية. وندعو جميع المشاركين في مؤتمر بون إلى العمل من أجل تحقيق تلك النتيجة.

ترحب أستراليا باعتراف مشروع القرار بالالتزام الذي قطعه المشاركون في مؤتمر قمة "قلب آسيا" خلال مؤتمر اسطنبول بتعزيز الأمن والتعاون الإقليميين من خلال تدابير لبناء الثقة. ومن الواضح أن المشاركة البناءة من جانب جيران أفغانستان لها أهمية حاسمة لآفاق الأمن والاستقرار والازدهار في أفغانستان، ولا غني عنها، في المقابل، من أجل المنطقة جمعاء.

إننا نقدر إسهام تركيا. ستعتمد فعالية مؤتمر اسطنبول في تحقيق مكاسب أمنية وتعاونية حقيقية لأفغانستان وجيرانها على استمرار التزام الأطراف المشاركة. إننا نحث جميع شركاء "قلب آسيا" على الاستفادة من ذلك الأساس الإيجابي، ونتطلع إلى تقديم إحاطة عن التقدم المحرز في الاجتماع الوزاري المقرر عقده في كابول في منتصف عام ٢٠١٢.

في وسط ذلك التقدم، ترحب أستراليا بإشارة مشروع القرار إشارة واضحة إلى التحديات الماثلة. من التحديات الرئيسية تحسين معايير الحوكمة والتنمية. في هذا

للاقتصاد الأفغاني، ويشمل ذلك دعم بناء القدرات في قطاعي التعدين والزراعة.

شغل الرئيس كرسي الرئاسة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير الحكومة الأسترالية للدور القيادي المستمر الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي مستورا، وما يقدمه العاملون ببعثة الأمم المتحدة في أفغانستان من الإخلاص والتضحيات. تدعم أستراليا جميع الجهود الرامية لكفالة أن يقوم الذين يعملون من أجل دعم مستقبل أفغانستان بعملهم ذلك في ظل الأمن الضروري حتى يتمكنوا من إكمال مهامهم التي لا غنى عنها بالرغم مما تتسم به من صعوبة. سنواصل العمل مع الأمين العام والدول الأعضاء من أجل كفالة أن يكون الانتقال إلى القيادة الأفغانية في مجال الأمن دائماً وذا مصداقية ولا يمكن النكوص عنه.

السيد راغاغليني (إيطاليا): مع أن إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فيني أود أن أدلى ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحن نرحب بمشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/66/L.10) ونؤيد اعتماده بتوافق الآراء. فبذلك، نؤكد تقديرنا لالتزام الأمم المتحدة الطويل الأجل بالعمل مع الحكومة والشعب الأفغانيين، ودعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، الذي يجري في ظل حالة صعوبة، ومع الممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي مستورا من أجل تعزيز مشاركة مدنية أكثر اتساقاً.

تتطلع إيطاليا لانعقاد مؤتمر بون المقبل، حيث سوف يؤكد المجتمع الدولي شراكته مع أفغانستان على أساس التزام متبادل ذي مصداقية.

على مدى السنوات العشر الماضية، حسّنت أفغانستان من معاييرها في الكثير من المجالات، من حقوق

إننا نعترف اعترافاً واضحاً بأن الصراع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وحدها، بالرغم من أن ضمان الأمن يظل أمراً أساسياً. نرحب بالدعوة التي يوجهها مشروع القرار إلى جميع الدول ذات الصلة إلى استمرار التزامها بعملية السلام التي تقودها أفغانستان. لقد كان اغتيال البروفسور رباني، الذي تسبب في صدمة عميقة، جزءاً من الحملة الإرهابية المثيرة جداً للقلق والمصممة عن قصد لإخراج عملية الانتقال عن مسارها؛ وعلينا ألا نترك ذلك يحدث. نغتني أستراليا هذه الفرصة لتؤكد مجدداً دعمنا المستمر لعملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان ولإنجاح إعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع الأفغاني.

يمثل دعم الديمقراطية الوليدة في أفغانستان عنصراً حاسماً لنجاح عملية الانتقال. وستكون الانتخابات الرئيسية المقبلة، المقرر إجراؤها عام ٢٠١٤، اختباراً للمؤسسات والعمليات الديمقراطية في أفغانستان. من المهم أن يجري توطيد دور اللجنة الانتخابية المستقلة، لكن تظل مواصلة الإصلاح الانتخابي أمراً حيوياً. وتعطي أستراليا مزيداً من الأولوية للعمل مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين من أجل مواصلة الإصلاح الانتخابي ودعم نجاح وشفافية الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤ والانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥. سيشمل هذا الدعم تدريب مراقبات الانتخابات الأفغانيات، بهدف زيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

ترحب الحكومة الأسترالية باعتراف مشروع القرار بالدور الرئيسي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الإنسانية والإنمائية في أفغانستان. يظل تشتيت الجهود يمثل مشكلة، وتدعم أستراليا جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لتحسين اتساق المعونات في إطار المجتمع الدولي وتشجيع الالتزام الطويل الأجل تجاه التنمية. نحن أنفسنا ملتزمون بالعمل عن كثب مع المانحين والحكومة الأفغانية من أجل تحسين القدرة الإنتاجية

أفغانستان. ونأمل أن تمهد سيادة مناخ جديد في المنطقة الطريق لتعزيز الحوار وللمزيد من بناء الثقة. إن الثقة هي القيمة الأساسية التي نحتاج إلى أن نبنيها بوصفها القوة المحركة لاستراتيجية ناجعة للمشاركة والتعاون. ولا يمكن التغلب على الألعاب القديمة ذات المحصلة الصفرية إلا باتباع استراتيجية إقليمية شاملة ومتجددة من شأنها أن تعزز نهجاً مربحاً للجميع يعود بالنفع على أفغانستان وعلى المنطقة أجمعها. ونحن نؤيد الملكية الإقليمية تأييداً كاملاً، لذلك فإننا ندعم عملية اسطنبول للتعاون السياسي التي أُطلقت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ذلك الصدد، نحث على تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها، وننتقل إلى عملية المتابعة.

بيد أن التعاون الإقليمي لا يمكن أن يقتصر على المجالين السياسي والأمني. ينبغي أن يسير البعد الاقتصادي بصورة موازية أيضاً. لذلك، تدعم إيطاليا رؤية طريق الحرير الجديد المهادف إلى إعادة ربط آسيا وأوروبا على امتداد الطرق التاريخية للتجارة.

وأود أن أختتم بإعادة التأكيد على جدوى مشروع القرار هذا. فهو يدل على أننا لسنا بصدد التخلي عن أفغانستان لتواجه مصيرها وحدها. فبمشروع القرار هذا، نؤكد مجدداً التزامنا الطويل المدى بتحقيق السلام والازدهار لشعب أفغانستان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
يشكركم الوفدي الباكستاني، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة، التي تتيح فرصة سنوية للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان. تتطلب التحديات المتعددة في أفغانستان بذل جهود جماعية. ولا تستطيع أفغانستان ولا جيرانها التصدي لهذه التحديات بصورة منفردة. فالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء ضرورية

للإنسان إلى الخدمات الاجتماعية، ومن القدرات المؤسسية إلى قواها الأمنية. بيد أن النتائج المحرزة حتى الآن ينبغي ألا تقودنا إلى الرضا عن النفس، إذ إن الطريق إلى إقامة بلد مستقر ومزدهر لا يزال يتطلب تواصل الجهود المشتركة والالتزام. لذلك، على المجتمع الدولي ألا يخذل أفغانستان بعد عام ٢٠١٤ في مجالي الأمن والتنمية.

أود أن أدلي بتعليقين. أولاً، نحن لا نزال على اقتناع بوجود رابط بين الالتزام الدولي على المدى الطويل وتحقيق حوكمة أفضل، بما في ذلك تحسين القدرة على تنفيذ الميزانية ووجود علاقة أكثر فعالية بين المركز والمقاطعات. في الحقيقة، نعتقد أنه إن لم يتحقق التقدم في هذه المجالات على نحو متوازٍ، بما يتوافق مع عملية كابول، فإن التقدم لن يكون حقيقياً أو مستداماً. إن تحسين الحوكمة وتخصيص الموارد الدولية بصورة شفافة ضروريان ليتسنى المضي قدماً في التعاون، حتى بعد عام ٢٠١٤.

ثانياً، نحن نوافق على أن ثمة حاجة إلى تعزيز جهودنا المشتركة الرامية إلى إقامة نظام قضائي عادل وشفاف وفعال، وذلك بتنفيذ برامج الأولويات الوطنية ذات الصلة بطريقة جيدة التوقيت ومنسقة. لقد أظهر النسيج الديمقراطي للبلد علامات مشجعة في التقدم نحو توطيد نظام لسيادة القانون. وستواصل إيطاليا دعم أفغانستان في ذلك المسعى.

تظل عملية المصالحة التي تقودها أفغانستان تمثل عنصراً رئيسياً. ويجب أن تستند إلى التوافق الوطني، بمشاركة جميع الأقليات العرقية والمجتمع المدني، فضلاً عن استنادها إلى المبادئ المتفق عليها، بدعم من أصحاب المصلحة الإقليميين. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم تلك العملية، بما في ذلك من خلال برنامج إعادة الإدماج.

وليس من المغالاة في شيء التأكيد على دور أصحاب المصلحة الإقليميين في الإسهام في استقرار

الضروري أن يكون هناك نهج أكثر شمولاً، يقوم على ملكية أفغانية كاملة. وتؤيد باكستان عملية مصالحة شاملة بقيادة أفغانية بهدف إدخال جماعات المعارضة في التيار السياسي العام.

وكما أكد تقرير الأمين العام، تتطلب عملية المصالحة حواراً بناءً، بعيداً عن السياسة التي تشوهها عدم الثقة أو التخويف أو الخوف أو الانتقام. إن المصالحة التي تجري تحت التهديد بالإكراه أو الانتقام تكون سريعة الزوال في أفضل الأحوال. ويجب أن يقود الأفغان العملية وأن يمتلكوها. وبينما يمضي الشعب الأفغاني الشجاع والصامد قدماً نحو المصالحة، نأمل أن تظل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة شركاء راغبين له.

ما فتئت باكستان تؤكد على أهمية الوحدة الإقليمية في التعامل مع تحديات الأمن والتنمية في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، لجيران أفغانستان المباشرين دور خاص في تحقيق الاستقرار فيها. وتشارك باكستان مع بلدان أخرى في عدد من المبادرات الإقليمية المهمة بشأن أفغانستان. وتهدف مبادرتنا إلى تحقيق المزيد من التواصل الإقليمي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، والقضاء على المخدرات والإرهاب والتطرف.

يمتد التعاون الثنائي بين باكستان وأفغانستان ليشمل طيفاً كاملاً من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهناك حوار مستمر وتبادل للزيارات بصفة منتظمة على أعلى المستويات. وباكستان منخرطة في العديد من مشاريع إعادة البناء والتنمية في أفغانستان، بما في ذلك بناء المستشفيات والطرق والمؤسسات التعليمية. وفي العام الماضي، ضاعفت باكستان عدد المنح الدراسية المقدمة للطلاب الأفغان للالتحاق بالتعليم العالي. وبفضل التسجيلات الجديدة في إطار برنامج

لتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. ونأمل أن تيسر لنا المناقشة السنوية التي تجري اليوم واعتماد مشروع القرار A/66/L.10 اجتياز الطريق الصعب الذي ينتظرنا.

لقد ظل المجتمع الدولي منذ عقد من الزمن منخرطاً في مسعى جماعي لتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. وفي العام الماضي، أشاع مؤتمران مهمان في لندن وكابل التفؤل المرتبط بتحديد وجهة منظورة، وذلك برسم معالم طريق المضي إلى الأمام. ولعملية الانتقال التي توخاها ذاك المؤتمر أهمية حاسمة لمستقبل أفغانستان. وإذ تقوم الحكومة الأفغانية بتولي المزيد من المسؤوليات في مجالات الأمن والحكومة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنها ستكون بحاجة إلى كل الدعم والمساعدة الممكنين. ويتطلب تنفيذ عملية كابل التزاماً إيجابياً ومستداماً من طرف المجتمع الدولي، يتوافر فيه التسلسل والتنسيق الملائمان. ونأمل مخلصين أن يقوم كل طرف من الأطراف بالدور المنوط به.

يلقي تقرير الأمين العام الأخير عن أفغانستان، الوارد في الوثيقة A/66/369، الضوء على العديد من التطورات الإيجابية في سياق الانتقال. ويشير التقرير، محقاً، إلى أن التنمية والحكومة وسيادة القانون حاسمة لجعل عملية الانتقال لا رجعة فيها. ويشدد التقرير على ضرورة المحافظة على الاهتمام السياسي والمالي الحالي بالانتقال من أجل وضع البلد في مسار مستدام. كما يؤكد على قيمة الدعم الدولي الطويل المدى واستثمارات القطاع الخاص في تيسير الانتقال. وتلك الملاحظات صائبة وتستحق انتباهاً جاداً. ومع إشارة التقرير إلى التحديات الأمنية في أفغانستان، فإنه يلقي الضوء، محقاً، على أهمية السلام والمصالحة وإعادة الإدماج في سياق الأمن.

وفي بلد يعاني من أربعة عقود من الحرب، لا يمكن حل مسألة الأمن المحيرة بفرض حرب أخرى. ولا يمكن للعمل العسكري وحده أن يحل مشاكل أفغانستان. ومن

لقد استضافت باكستان ملايين اللاجئين الأفغان لفترة زادت على ٣٠ عاماً. وسنستضيف ١,٧ ملايين لاجئ مسجل وتقريباً مليون لاجئ غير مسجل داخل باكستان. والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تتحملها باكستان لا يمكن إحصاؤها. وخلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، تضاعف تقريباً متوسط الميزانية السنوية المخصصة للاجئين الأفغان بالنسبة للمساعدة الدولية، بالرغم من انخفاض عدد اللاجئين. وبعد ١٠ أعوام لبناء الدولة والمؤسسات المدعوم دولياً في أفغانستان، ينبغي عكس ذلك الاتجاه وإعادة المزيد من اللاجئين إلى وطنهم. ونحن نبرز هذه المسألة بغية تركيز المزيد من انتباه المجتمع الدولي على اللاجئين الأفغان وعلى دوام حياتهم.

وبالنسبة للباكستانيين، فإن جميع اللاجئين الأفغان أشقاء وشقيقات. ولا نزال ملتزمين بعودتهم الآمنة والكرامة. ويمكننا القول باعتزاز له ما يبرره إنه لم يجبر لاجئ أفغاني واحد على العودة إلى أفغانستان.

وتقدر باكستان تقديراً كبيراً دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في تنسيق الجهد الدولي الشامل في أفغانستان. وبجدونا الأمل في أن تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكثر مغزى بعد الاستعراض الحالي لولايتها.

وسأختتم ببيان بالتشديد على التزام باكستان ودعمها لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. ولم يعان أي بلد أكثر مما عانته باكستان من الصراع وعدم الاستقرار في أفغانستان. فقد أثرا على نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي. وشعب باكستان يشاطر مشاعر أسى أشقائه الأفغان وحزنهم. وأكثر من أي أحد آخر نريد لهذا الفصل المحزن من التاريخ الأفغاني أن ينتهي، من أجل المصلحة المشتركة لشعبينا.

المنح الدراسية الموسع، ظل عدد الطلاب الأفغان في كلياتنا وجامعاتنا يزداد زيادة ملحوظة. وتشمل مجالات دراساتهم الطب والهندسة والأعمال والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الاجتماعية.

وفي مجال الأمن، سعت باكستان دائماً إلى الانخراط عن كثب مع أفغانستان وشركائها الدوليين في المسائل الحقيقية، التي تتجاوز مجال الجدل. وتشكل اللجنة الثلاثية منتدىً مؤسسياً ملائماً لتعاوننا في مجال الأمن والمخابرات، وهي تشمل أيضاً الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونتوقع أن تصبح اللجنة الثلاثية قناة صلبة للتعاون في مجال الأمن والمخابرات. ويجب أن نتجنب لعبة التلاوم وأن نستخدم اللجنة الثلاثية والمنتديات الثنائية الأخرى للتبادل الحقيقي. ومن جانبنا، نحن نتجنب لعبة التلاوم، حتى حين يعبر مقاتلون من الجانب الآخر ليهاجموا قواتنا ومدنيين الأبرياء. ومنع الحركة غير القانونية عبر الحدود أمر حيوي للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهرب التجاري. وتلك مسؤولية مشتركة يلزم الاضطلاع بها بشكل أكثر قوة. وأنشأت باكستان أكثر من ١٠٠٠ مركز على طول الحدود مع أفغانستان. وينتشر أكثر من ١٢٠٠٠٠ من القوات الباكستانية على جانبنا من الحدود، بتكلفة مالية كبيرة. ويلزم مضاهاة ذلك على الجانب الآخر من الحدود الدولية.

إن زراعة وإنتاج المخدرات والعقاقير غير المشروعة، فضلاً عن الاتجار بها، خطر ليس على أفغانستان فحسب بل أيضاً على بقية العام. والصلة متعاضدة بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب. ويلزم أن نولي اهتماماً أكبر لذلك المرض، الذي من المفارقة أنه ازداد سوءاً في الآونة الأخيرة بالرغم من الوجود الدولي القوي.

والاستقرار في أفغانستان. وعليه، فإننا نرحب بالنتائج الإيجابية التي صدرت عن مؤتمر اسطنبول المعقود في الثاني من الشهر الجاري وشملت الاتفاق على رزمة شاملة من إجراءات الثقة والتعاون المتعدد الأطراف في عدة مجالات، من بينها الأمن وإعادة الإعمار والصحة ومكافحة الإرهاب والتطرف وإنتاج المخدرات والتخريب في أفغانستان. كما نتطلع في الوقت نفسه إلى نجاح عقد المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان في بون في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وقفت إلى جانب مساعدة الشعب الأفغاني منذ نشوء محتته وقدمت له دعماً سياسياً واقتصادياً متميزاً لتعزيز الجهود المبذولة لإعادة الإعمار وتعزيز الأمن والاستقرار، تحرص على مساهمتها التي عززتها على مدار السنوات العشر الماضية في إطار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ برنامج المساعدة والإغاثة الإنسانية لسكان أفغانستان؛ ودعم تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومتطلبات البرامج والمشاريع الإنمائية الحيوية وبرامج إعادة البناء والتأهيل لمؤسساته في جميع القطاعات الصحية والزراعية والاجتماعية والأمنية وغيرها؛ فضلاً عن مشاريع إنعاش اقتصاده الوطني بما يكفل تأمين استعادة الأمن والاستقرار في أرجاء أفغانستان كافة، والتخفيف من معاناة شعبها وتحسين حياته العامة في مختلف المجالات.

وقد بلغت جملة مساهمات دولة الإمارات من المساعدات الحكومية المقدمة إلى أفغانستان من أجل النهوض باقتصادها حوالي ١,٥ بلايين دولار أمريكي. هذا بالإضافة

إلى المساعدات الإنسانية الخاصة الأخرى المقدمة عبر مؤسسة الشيخ خليفة، بالتعاون مع مؤسسة بيل وماليندا قيتس، التي قدرت بخمسين مليون دولار وخصصت لبرامج تطعيم الأطفال في أفغانستان. كما أعلنت دولة الإمارات في آب/أغسطس الماضي عن تقديم منحة مالية

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): رغم الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي على مدار سنوات لتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، فإن هذا البلد لا يزال يواجه تحديات ناجمة من استمرار العنف وانعدام الأمن، مما الحق أضراراً جسيمة في جوانب الحياة والبنية التحتية المرتبطة بخدمات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه وخدمات التعليم والصحة وغيرها. إن دولة الإمارات وإذ تؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية حول الحالة في أفغانستان (A/66/L.10)، يساورها القلق إزاء انعدام الأمن والاستقرار في أفغانستان وما يسببه من خسائر متزايدة وفادحة في صفوف المدنيين، بمن فيهم العاملون في المنظمات الدولية.

وهي تؤكد على المسؤولية التي تقع في المقام الأول على الأطراف الأفغانية أنفسها في وقف هذا العنف واتخاذ كل ما يلزم من خطوات ملموسة تهدف إلى انتهاج ممارسة حقوق الإنسان العالمية في صلب سياساتها وممارساتها وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين. كما نحدد في هذا السياق دعمنا ومساندتنا للجهود الدولية المبذولة من أجل إحلال الأمن والسلام والاستقرار في أفغانستان؛ وأيضاً تأييدنا لعملية كابول للانتقال إلى القيادة الأفغانية وتولى الحكومة الأفغانية لزام مسؤوليتها الوطنية، وخصوصاً في مجال الحوكمة وبسط سيادتها على جميع أقاليم البلاد؛ وتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونؤكد أن الاستقرار والنماء الطويل الأجل في أفغانستان لا يمكن تحقيقهما إلا عبر تعزيز الحوار وعملية المصالحة على نطاق واسع في ربوع البلاد كافة، معربين عن دعمنا للمساعي الحميدة التي يبذلها في هذا الخصوص الممثل الخاص للأمين العام والبعثة النرويجية واللجنة الأفغانية الباكستانية المشتركة للمصالحة والسلام.

لقد أثبتت الأحداث في أفغانستان أن الدور الإقليمي حيوي وبارز في تعزيز الأمن والسلام وإعادة الإدماج

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يسر تركيا كونها في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم بشأن الحالة في أفغانستان (A/66/L.10). ويعترف مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزته أفغانستان ويؤكد على التحديات المتبقية التي تنتظرنا. ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء سيرز التزام المجتمع الدولي المستمر نحو أفغانستان.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الصادق للأمين العام ولممثلته الخاص، السيد ستيفان دي ميستورا، على العمل الدؤوب والتميز الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتشاطر تركيا الآراء التي أعرب عنها ممثل الاتحاد الأوروبي. وقطعت أفغانستان شوطا طويلا منذ أن ناقشت الجمعية العامة لآخر مرة هذا الموضوع. وتبدي حكومة أفغانستان إرادة سياسية قوية في المضي قدما بالملكية الأفغانية. ونحن نؤيد جهودها. وتتسم سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها بأقصى أهمية للبلد بغية تخطيط مستقبله. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نشهد استمرار تولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المزيد من المسؤولية والخضوع للمساءلة فيما يتعلق بسيادة بلدها واستقراره الطويل الأجل.

ولكن بالرغم من التقدم المحرز تبقى التحديات هائلة ومعقدة. فالسلام والاستقرار الدائمان في أفغانستان في نهاية المطاف يتطلبان تحقيق الوحدة والمصالحة السياسية في داخل البلد والتضامن والتعاون السليم في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد تركيا مهمة التعاون الإقليمي بغية مساعدة أفغانستان على تحقيق رؤية سياسية وأمنية واقتصادية طويلة الأجل. وحرصا على توفير الوقت، سأقصر ملاحظاتي على المبادرات التي اضطلعت بها تركيا مؤخرا.

ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت تركيا مؤتمرا إقليميا هاما بشأن أفغانستان وهو تحديدًا، مؤتمر اسطنبول

قدرها ٢٥٠ مليون دولار يديرها صندوق أبوظبي للتنمية لدعم مشاريع التنمية في أفغانستان، وبشكل خاص في الإسكان للأرامل واليتامى والمعاقين، وتأهيل العاصمة كابل وبقية المقاطعات الأخرى. هذا بالإضافة إلى المساهمات الأخرى التي قدمتها الإمارات منذ

عام ٢٠٠٧ وبشكل مباشر لدعم الجهود الدولية الرامية إلى إعادة الإعمار وتأمين الدعم والمساعدة الإنمائية للشعب الأفغاني، وأيضا مشاركتها في تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية وغير الحكومية الأفغانية، بما فيها بناء مراكز للتدريب وشق الطرق وإعادة بناء البنية التحتية في البلاد، وتنفيذها لمشروع إزالة الألغام في قندهار الذي من المتوقع استكماله في ظرف أربع سنوات وذلك بكلفة ٢٨ مليون دولار.

إن دولة الإمارات التي تؤمن بأن أمن واستقرار أفغانستان مرتبط بالأمن الإقليمي، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، تدين بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي وقعت في أفغانستان، بما فيها الهجمات التي استهدفت عناصر القوات الدولية والبعثات الإنسانية الدولية والدبلوماسية. كما تؤكد مواصلتها لسعيها مع شركائها من الدول الأخرى لتدعيم برامج أفغانستان الوطنية الرامية إلى تنفيذ استراتيجية شاملة للإصلاح والتدريب الأمني الكفيل بمكافحة أنشطة الجماعات المسلحة وأعمال الإرهاب والتطرف والتشدد، فضلا عن عمليات إنتاج وتهريب المخدرات.

في الختام، ندعو إلى تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك مواصلة جهودها الرامية إلى تقديم الدعم في جميع قطاعاته لتمكينها من توطيد السلام والنماء والاستقرار في أقاليمها كافة وإعادة دورها الطبيعي على الصعيد الإقليمي والدولي.

الثلاثي بوصفها منهاجا شاملا للحوار والتعاون وحدد تأكيد الرؤساء لعزمهم على توسيع ذلك التعاون في جميع الميادين الهامة ذات المصلحة المشتركة.

وقبل نهاية العام، لدينا أيضا مناسبة هامة أخرى مدرجة في جدول أعمالنا. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر سنجتمع في بون لمناقشة وتحديد التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل نحو أفغانستان. ويتطلب استقرار أفغانستان الطويل الأجل وتنميتها المستدامة دعم المجتمع الدولي وتعاونه لفترة تتجاوز عام ٢٠١٤. ولذلك سيصبح اجتماع بون فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد لأفغانستان على أن عام ٢٠١٤ ليس تاريخ خروجه ونهاية التزامه.

ونحن نقر بأنه ما زالت هناك تحديات كبيرة وتهديدات. ومع ذلك نحن على ثقة بان استقرار أفغانستان ووثامها الاجتماعي والسياسي سترداد قوة في المستقبل. وتركيا، من جانبها، ستواصل تقديم المساعدة من أجل تحقيق السلام والازدهار والأمن لشعب أفغانستان الشقيق.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا (A/66/L.10). ونظرا للحالة الحافلة بالتحديات التي تواجهها أفغانستان اليوم، يتسم بأهمية خاصة أن نظهر وحدة المجتمع الدولي في دعم أفغانستان باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. ومن الواجب الإعراب عن الامتنان الصادق لزملائنا في الوفد الألماني، الذين قادوا باقتدار المشاورات بشأن مشروع القرار هذا.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري الصادق للممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

بشأن أفغانستان: التعاون والأمن في قلب آسيا. وأتاح مؤتمر اسطنبول فرصة فريدة للبلدان الإقليمية للاعتراف بدور أفغانستان بوصفها جسرا برياً في قلب آسيا، يربط جنوب آسيا وآسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية - الآسيوية والشرق الأوسط، وللتأكيد مجددا على التزامها القوي بتحقيق أمن أفغانستان واستقرارها وازدهارها في منطقة تنعم بالأمن والاستقرار.

وفي اسطنبول اعتمدت الأطراف وثيقة شاملة معنونة "عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان"، وهي تتجاوز الوثائق السابقة بتحديداتها للملكية الإقليمية. وهي تشكل معلما بارزا يحظى بالترحيب. وتنص الوثيقة على مجموعة من المبادئ وتدابير بناء الثقة بوصفها تعبيرا عن التضامن مع أفغانستان ودعمها. وتتراوح تدابير بناء الثقة من تحقيق الأمن إلى إعادة الإعمار ومن الصحة إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات.

واضطلعت الملكية الإقليمية بدور بالغ الأهمية في إنجاح المؤتمر. ففي اسطنبول أكدت البلدان الإقليمية مجددا عزمها على التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه المنطقة وعلى اعتناق أسلوب تفكير جديد للتعاون الإقليمي في قلب آسيا. والآن بنفس القدر من الأهمية على أفغانستان وشركاؤها الإقليميون العمل بهمة على تنفيذ تدابير بناء الثقة في الإطار الوارد في عملية اسطنبول. ولذلك نحن نتطلع إلى اجتماع المتابعة الذي سيعقد على مستوى الوزراء في كابول في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وقبل مؤتمر اسطنبول مباشرة استضافت تركيا في اسطنبول الاجتماع الثلاثي السادس بين تركيا وأفغانستان وباكستان. ورحب الاجتماع بالبيان المشترك للرؤساء الثلاثة، الذي شدد على الأهمية البالغة لعملية مؤتمر قمة أنقرة

ولا بد أن يظل دعم العملية السياسية التي تقودها أفغانستان أولوية للمجتمع الدولي والشركاء الإقليميين. واليابان عازمة على مواصلة دعمها للنهوض ببرنامج البلد لإعادة الإدماج.

ويتسم التنسيق وتحديد الأولويات بالأهمية فيما تنصدي للتحديات المختلفة التي تواجه أفغانستان، على النحو الوارد في مشروع القرار. ونرحب بالدور المحوري الذي يضطلع به مجلس التنسيق والإدارة المشترك في تنسيق برامج المساعدة الدولية وإعادة الإعمار. ونحن نتطلع إلى الجولة المقبلة للمجلس التي ستعقد قبيل مؤتمر بون. كما نشدد على ضرورة مواصلة وضع وتنفيذ البرامج ذات الأولوية الوطنية ونتطلع إلى تقديم البرامج المتبقية.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا عزمنا على بذل كامل الجهود، بالترافق مع جميع الشركاء الإقليميين، صوب تحقيق المصالحة والاستقرار في أفغانستان.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):

خلال العقد الماضي شهدنا عددا من أوجه التقدم الكبيرة المحرزة في أفغانستان. ويعزي وفدي بلدي الإنجازات التي حققتها أفغانستان إلى صمود الشعب الأفغاني، فضلا عن التزام المجتمع الدولي المستمر نحو عملية السلام الأفغانية. وفي ذلك الصدد، يشيد وفدي ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبأعضاء القوة الأمنية للمساعدة الدولية المشاركين وبالوكالات الأخرى، فضلا عن المجتمع المدني، التي تضطلع جميعا بأدوار لا غنى عنها في بناء أفغانستان التي تنعم بالسلام والديمقراطية.

وبالرغم من بعض التطورات التي تدعو إلى التشجيع، فإن مجموعة من التحديات الهائلة تنتظر في طريق بناء السلام الدائم والمستدام في أفغانستان. وأود أن أقدم

يتناول مشروع القرار بصورة شاملة الحالة في أفغانستان. والمسائل الواردة فيه مترابطة ويجب معالجتها ببذل جهود حازمة في إطار الملكية والقيادة الأفغانيتين، مع استمرار دعم المجتمع الدولي.

وبالنسبة للاستقرار الطويل الأجل لأفغانستان، علينا تصعيد التعاون الإقليمي فيما بين جيرانها. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بمؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان المعقود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد أن تقيم أفغانستان والمجتمع الدولي، وبخاصة الشركاء الإقليميون، علاقة مستقرة وتعاونية تقوم على أساس الثقة المتبادلة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة في البلد.

ونتوقع إحراز المزيد من التقدم خلال مؤتمر بون الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، حيث ستحدد بشكل إضافي الجوانب المدنية للانتقال والالتزام الطويل الأجل للمجتمع الدولي في أفغانستان وفي إطار المنطقة، ودعم العملية السياسية.

وترحب اليابان بنقل المسؤولية الأمنية الذي بدأ بصورة رسمية في تموز/يوليه وتتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في تلك العملية. وبالنسبة لتحقيق السلام والأمن في أفغانستان، لا غنى عن إجراء انتقال سلس بتعزيز قدرات القوات الأمنية الأفغانية. وتواصل اليابان الاضطلاع بدورها في تحقيق ذلك الهدف بتقديم المساعدة إلى الشرطة الأفغانية.

إن الانتقال والأمن المستدام أمران مرتبطان بالعملية السياسية. وفي ذلك الصدد، فإن مواصلة الجهود صوب تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج أمران بالغ الأهمية، حتى بعد الخسارة الفاجعة للأستاذ رباني، الذي كان في صدارة تلك العملية. ومن الأهمية بمكان أن يقف جميع قادة أفغانستان معا وقفة تضامن وأن يبدوا عزمهم على العمل لدعم السلام والمصالحة والوحدة الوطنية.

الأفغانية في خفض إنتاج المخدرات. ومع ذلك، نحن نشعر بالقلق لأن أفغانستان لا تزال إلى حد كبير أكبر مصدر للتجارة العالمية غير المشروعة بالأفيون والهروين، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/66/369). وندعو الحكومة الأفغانية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع جيرانها، إلى تعزيز جهودها للقضاء على المخدرات. وفي الوقت نفسه، يلزم إنشاء مشاريع للتنمية الريفية حتى تتاح للسكان في المناطق الريفية بدائل اقتصادية مجدية عن زراعة الأفيون.

ثالثاً، لا يزال يساورنا عميق القلق حيال الانتهاكات وإساءة المعاملة المرتكبة ضد الأطفال والنساء، مثل استخدام الأطفال في الهجمات الإرهابية، والهجمات المنسقة ضد الفتيات والمدارس لمنع الحصول على التعليم، والعنف الجنسي ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي عمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، بما في ذلك استنتاجاته بشأن الأطفال والتزاع المسلح في أفغانستان، الواردة في الوثيقة (S/AC.51/2011/3)، وتطلع إلى التنفيذ الكامل لتوصيات الفريق العامل.

وما فتئت جمهورية كوريا مؤيدا قويا لإعادة إعمار أفغانستان وتنميتها واستقرارها. ومنذ عام ٢٠٠٢، أوفدت الحكومة الكورية موظفين عسكريين لدعم الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، ظلت كوريا تدعم بفعالية بناء القدرات في أفغانستان منذ إقامة قاعدة لفريق إعادة إعمار المقاطعات في مقاطعة بروان العام الماضي. وعلاوة على ذلك، ستواصل الحكومة الكورية دعم بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، في الأعوام المقبلة.

وإزاء تلك الخلفية، يرحب وفد بلدي بمشروع القرار المقدم اليوم بشأن الحالة في أفغانستان، الذي يمثل الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء التي تدعم الشعب الأفغاني في

المزيد من التفاصيل عن التحديات التي تستحق إيلاؤها أكبر أولوية وأعجل استجابة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أولاً، يأخذ موقع صدارة شواغلنا استمرار انعدام الأمن من جراء أعمال العنف والإرهاب، فضلا عن ارتفاع وفيات المدنيين وإصاباتهم المرتبطة بها. وفي ذلك الصدد، نشعر بعميق الحزن والإحباط من الاغتيال المروع في أيلول/سبتمبر للأستاذ برهان الدين رباني، الذي كان رئيسا للمجلس الأعلى للسلام. ولا يشكل استمرار أعمال العنف تهديدا للأمن الوطني الشامل في أفغانستان وحدها، ولكنه أيضا يحدث تأثيرا سلبيا خطيرا على السلام والأمن الإقليميين. وعلى وجه الخصوص، بغية تحقيق عملية انتقال ناجحة وسلسة في الفترة المؤدية إلى عام ٢٠١٤ وبعده، يلزم معالجة هذه المسألة بشكل فعال وعاجل.

وللتعامل مع انعدام الأمن هذا، ينبغي تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية، والنهوض بالتنسيق بين مستويي حكومات المقاطعات والحكومة المركزية. وإضافة إلى ذلك، فإن التعاون العملي الوثيق بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الدائم في أفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بعملية استنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، التي اعتمدت في مؤتمر استنبول في وقت مبكر هذا الشهر. وإضافة إلى ذلك، نحن تواقون إلى أن نشهد إحراز المزيد من التقدم في جهود تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار. ويتطلع وفد بلدي إلى عقد مؤتمر بون في كانون الأول/ديسمبر، الذي نعتقد أنه سيتيح فرصة حسنة التوقيت لتقييم الانتقال وزيادة تيسير عملية المصالحة.

ثانياً، إن أحد دواعي القلق الجدي الأخرى هو الاتجار الإجرامي بالمخدرات والفساد المرتبط به. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالجهود التي بذلتها السلطات

علاقات حسن الجوار وتطوير وتعميق تعاوننا الثنائي المفيد بشكل متبادل في مختلف المجالات.

تمر أفغانستان اليوم بمرحلة حاسمة من تاريخها المعاصر. فمن جهة، شهدنا قدراً من النجاح في نشاط مكافحة الإرهاب من جانب الحكومة والقوات الأمنية الدولية، ومن جهة أخرى، تسعى قوى التدمير إلى تقويض إرساء السلام والاستقرار وإغراق البلد مرة أخرى في أتون حرب أهلية شاملة.

وطاجيكستان تؤيد الاستراتيجية الدولية للتسوية الشاملة والإنعاش ما بعد الصراع في أفغانستان. وفي هذا الإطار، ندعم تماماً جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق هدف المصالحة الوطنية. ونرحب بجهود المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، لإقرار السلام والاستقرار الدائمين في هذا البلد الذي عاني طويلاً.

ونرى أن أحد العناصر المهمة في هذا المجال إشراك أفغانستان في عملية التكامل الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على مجموعة دوشاني الرباعية، التي تضم أفغانستان وباكستان وروسيا وطاجيكستان، والتي تعمل على زيادة جهودها لتحسين التعاون التجاري والاقتصادي الإقليمي، ومكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، وتنمية الموارد البشرية لتلبية الاحتياجات العسكرية والمدنية لأفغانستان. وعقد الاجتماع الرباعي الأطراف الثالث لرؤساء الحكومات في دوشاني في ٢ أيلول/سبتمبر.

لقد قام بلدي بدوره في عملية إرساء السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. ونظراً للحاجة إلى تنمية الموارد البشرية لهياكل إنفاذ القانون والهياكل العسكرية

عمليته السياسية وعملية إعادة الإعمار الوطني. وفي هذا السياق، أصبحت جمهورية كوريا أحد مقدمي مشروع القرار لتضيف دعمها القوي إلى هذا التعاون الدولي من أجل تحقيق استقرار أفغانستان وشعبها وتعزيزهما.

وينبغي لعملية الانتقال ألا تعني نهاية المشاركة الدولية في أفغانستان. ولا يمكن تحقيق استقرار أفغانستان وإعادة إعمارها بدون المشاركة الطويلة الأجل للمجتمع الدولي لما بعد عام ٢٠١٤. وبهذه الصفة، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي أمر حيوي لإنجاح العملية الأفغانية للسلام والمصالحة. ويؤكد وفد بلدي مجدداً على استعدادة القوي للانخراط في تعاون وثيق مع المجتمع الدولي وأفغانستان. ونحن على اقتناع بأن أفغانستان، بتراتها التاريخي والثقافي الرائع، ستستمر، ولا بد أن تستمر، في مواجهة تحدياتها الاقتصادية والخارجية المتعددة الحالية وستحول نفسها إلى بلد مزدهر وآمن وديمقراطي في جميع الجوانب.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة. وتؤيد طاجيكستان البيان الذي أدلت به سابقاً في هذه الجلسة جمهورية بيلاروس بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وكان من دواعي سرور طاجيكستان أنها أصبحت أحد مقدمي مشروع القرار A/66/L.10 بشأن الحالة في أفغانستان. ونأمل أن تعتمده الجمعية العامة اليوم، كما كان الحال في الأعوام السابقة، بتوافق الآراء. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لوفد جمهورية ألمانيا الاتحادية على دوره ووساطته خلال المناقشات بشأن مشروع القرار.

ولا يمكن لطاجيكستان إلا أن تشعر بالقلق إزاء الحالة في أفغانستان المجاورة، التي ترتبط معها بصلات تاريخية وثقافية متعددة. وتلتزم حكومتا البلدين بمواصلة تعزيز

وطاجيكستان تؤمن بقوة بأهمية تنفيذ المشاريع التجارية ومشاريع الاتصالات التي يمكن أن تعزز تطور العلاقات الاقتصادية الإقليمية. وتدعم طاجيكستان تطوير وتنفيذ مشاريع البنى التحتية في مجالي الاتصالات والنقل في أفغانستان والمنطقة عموماً. ويربط بين أفغانستان وطاجيكستان اليوم خمسة جسور عبر الحدود على طول نهر بانجي. وقد بدأ العمل منذ وقت غير بعيد في إنشاء جسر جديد في محافظة شوراباد، وهناك جسران آخران في كوكل وأيفادزه هما الآن في مرحلة التخطيط.

وهناك مشروع لإنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان، مع وصلة إلى فرع قائم بين أوزبكستان وأفغانستان، إلى جانب فرعين محتملين بين إيران وأفغانستان وتركمانستان وأفغانستان - وقد أجرى خبراء دوليون تقييمًا لهذا المشروع الذي ينتظر التنفيذ. وسيصبح هذا الخط الحديدي محوراً أساسياً للنقل يكتسي أهمية إقليمية من حيث تشجيع التجارة الإقليمية والتنمية الاقتصادية في جارتنا أفغانستان.

وفي الظروف الحالية، تمثل الطاقة عنصراً بالغ الأهمية في استعادة أفغانستان لاقتصادها المدمر. ومحطات الطاقة الكهرومائية القائمة في بلدي، إلى جانب المحطات الأخرى قيد الإنشاء، لا يمكنها تلبية احتياجات أفغانستان من الطاقة الكهربائية النظيفة بيئياً وغير المكلفة فحسب، بل ستساعد على تنمية زراعتها على نطاق واسع من خلال استعادة نظام الري في البلد وتحسينه أيضاً. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الأهمية الخاصة لإنشاء خطوط للطاقة الكهربائية عبر أفغانستان. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، سيبدأ تشغيل خط إمداد بقوة ٢٢٠ كيلو واط من محطة سانغودا الطاجيكية لتوليد الطاقة الكهرومائية إلى مدينة بولي خومري الأفغانية. ويهدف مشروع كاسا - ١٠٠٠ إلى معالجة مشكلة نقص إمدادات الطاقة في أفغانستان وباكستان عن

وتدريب المتخصصين المهنيين في أفغانستان، قدمنا فرصاً في مراكز التدريب الطاجيكية لحرس الحدود وأفراد إنفاذ القانون والأمن، ولا سيما في الكلية الإقليمية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، تسهم طاجيكستان بنشاط في إعداد المهنيين لتلبية الاحتياجات المدنية لأفغانستان. واليوم، نقترح أن ينشأ في بلدنا مركز للتدريب المهني المتعدد الأغراض لتدريب المتخصصين لتلبية للاحتياجات الاقتصادية لأفغانستان. ونأمل أن يوفر المجتمع الدولي الدعم الضروري لتنفيذ ذلك المشروع. وما من شك في أن لغتنا المشتركة ستساعد في عملية إعداد المتخصصين الأفغان في طاجيكستان.

ومع أن مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة تتطلب استخدام القوات المسلحة، لا يمكن التصدي لمثل هذه التهديدات بالقوة وحدها. ولإقامة مجتمع ينعم بالسلام، لا بد من استعادة الاقتصاد والزراعة والبنى التحتية في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، تشدد طاجيكستان على أهمية استغلال الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية الهائلة لأفغانستان. وسيكون هذا عاملاً مهماً في حل المشاكل العديدة في بلد مزقته الحرب لسنوات طويلة.

وثمة عامل هام في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفغانستان يتمثل في إشراكها في عملية التكامل الإقليمي من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة. ومسألة مستقبل أفغانستان وانتعاشها الاقتصادي بعد الصراع قد أدرجت في جدول أعمال مؤتمر التعاون الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، المزمع عقده في يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ في دوشانبي. ونحن على ثقة بأن هذا المؤتمر سيسهم إسهاماً كبيراً في هذا الشأن.

كان هذا العام فترة انتقالية هامة لأفغانستان، حيث يتطلع المجتمع الدولي إلى نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن إلى حكومة أفغانستان بحلول عام ٢٠١٤. وفي الفترة السابقة على عام ٢٠١٤، رأينا أن التقدم الاقتصادي والسياسي والأمني في المنطقة سيكون متعاضداً وأن للمجتمع الدولي مصلحة في دعم الجهود التي يبذلها الأفغان وجيرانهم حالياً لتعزيز ذلك التقدم.

تدعم الولايات المتحدة بقوة سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وتظل ملتزمة بشراكة طويلة الأجل مع أفغانستان. وفي إطار ذلك الالتزام، انضمت وزيرة الخارجية كلينتون إلى وزير الخارجية الأفغاني رسول ووزير الخارجية الألماني فيسترفيله في رئاسة اجتماع وزاري بشأن مبادرة طرق الحرير الجديد، الرامية إلى دعم إنشاء شبكة من الروابط الاقتصادية ونقاط المرور العابر في أنحاء جنوب آسيا وآسيا الوسطى تكون أفغانستان محوراً. والفكرة من وراء رؤية طرق الحرير الجديد هي دعم بناء اقتصاد أفغاني وإقليمي مستدام يشجع التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل. وهو التزام مشترك بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة التجارة الإقليمية والمرور العابر وإقامة شبكة من الروابط بين جميع أنحاء المنطقة.

إننا نشيد بالمنطقة لما تحلت به من بصيرة أدركت بها أن التنمية الاقتصادية تترسخ جذورها حيثما يتوفر الأمن والاستقرار. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت أفغانستان وتركيا في رئاسة مؤتمر عقد في اسطنبول بشأن الأمن والتعاون في قلب آسيا. وأصدر ذلك المؤتمر إعلاناً يحمل دعماً إقليمياً قوياً لأفغانستان لقي ترحيباً من الداعمين الدوليين الأساسيين. ولقد تكلم جيران أفغانستان وجيرانها غير المباشرين بصوت واحد لطمأنة أفغانستان إلى دعمهم لعملية مصالحة بقيادة الأفغان وللعملية الجارية لنقل مسؤولية الأمن في أفغانستان إلى قوات الأمن الوطنية. وهم يؤيدون

طريق استغلال إمكانيات توليد الطاقة الكهربائية لدى بلدان وسط آسيا.

ونحن ندعم إنشاء خط لأنابيب الغاز عبر أفغانستان من تركمانستان إلى طاجيكستان وباكستان. وإلى جانب تلبية احتياجات بلدان المنطقة من الغاز الطبيعي، سيوفر ذلك مصدر دخل ثابت لأفغانستان. وبفضل موقعها الجغرافي المتميز، يمكن لأفغانستان أن تقوم بدور هام في عمليات التكامل الإقليمي. وفي علمنا المتزايد العولمة اليوم، يمكن أن تتزايد أهمية الموقع الجغرافي لأفغانستان كملتقى للطرق بين مختلف مناطق القارة الآسيوية.

إن استتباب السلام والاستقرار في أفغانستان سيعتمد بدرجة كبيرة على التعاون الإقليمي والدولي الفعال على نطاق واسع وعلى الجهود المحلصة والثابتة للمجتمع الدولي لإنجاز الأهداف التي تحقق آمال الشعب الأفغاني وتطلعاته. ونأمل أن يخدم مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية اليوم تلك الأهداف القيمة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى مشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/66/L.10). ويقر مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزه الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان أقوى ويسلم بأنه ما زال هناك الكثير من العمل المهم.

وإننا نشيد بالإسهامات الكبيرة للأمم المتحدة في أفغانستان، ونشير على وجه الخصوص إلى الدور المهم الذي قام به الأمين العام وممثلته الخاص ستافان دي مستورا، وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في الميدان. ونحيي العمل الشجاع والمتفاني للقوات الأمنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في المساعدة على بناء أفغانستان أكثر أمناً.

ومن الأهمية بمكان أن يتولى الأفغان أنفسهم مسؤولية العملية الانتقالية، وأن يتم تخطيطها وتنفيذها على نحو منهجي يأخذ في الحسبان الحقائق على أرض الواقع، وأن تكون عملية متعددة الأوجه وأن تكفل حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأفغان، وأن تؤدي إلى تقوية الدولة والمؤسسات الأفغانية. إن تحقيق تقدم مستدام وملحوس في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية أمر أساسي لتحقيق السلام والتقدم والاستقرار في أفغانستان. ويتعين علينا تسريع التقدم في مجال التعاون الاقتصادي بالتزامن مع التدابير السياسية والأمنية وغيرها من تدابير بناء الثقة بغية كفالة السلام والاستقرار لأفغانستان، ومن خلالها، للمنطقة بأسرها.

أولا وقبل كل شيء، تحتاج أفغانستان إلى المساعدة والدعم لبناء القدرات اللازمة للتصدي للتحديات الجسام التي يشكلها الإرهاب، بما في ذلك الاعتداءات الانتحارية والتطرف الديني الذي يغذيها والاتجار بالمخدرات الذي يكفل لها الاستدامة. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف الإرهابي بلا هوادة. والاعتقال المأساوي في أيلول/سبتمبر الماضي للأستاذ برهان الدين رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام والرئيس الأسبق لأفغانستان، والاعتقالات المماثلة لكبار القادة الأفغان، بمن فيهم شقيق الرئيس كرزاي، الراحل أحمد ولي كرزاي، هي بمثابة تذكير قائم بالتدهور العام في البيئة الأمنية في البلد.

وتُظهر سهولة التكيف المستمرة للمتمردين وقدرتهم على استهداف مناطق تعتبر آمنة ومؤمنة من نواح أخرى أن المكاسب الأمنية لا تزال هشة. ويلاحظ آخر تقارير الأمين العام (A/66/369) أن متوسط عدد الحوادث الأمنية الشهرية زاد بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بذات الفترة من عام ٢٠١٠.

وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن الإرهاب يجد الدعم ومقومات البقاء في خليط خطير من الأيديولوجيات

المبادئ المطلوبة لتوجيه السلام والمصالحة، بما فيها نبذ العنف وقطع الروابط مع الجماعات الإرهابية والتقييد بدستور أفغانستان. وهم يدركون أيضا أهمية الدعم الدولي المتواصل والطويل الأجل لأفغانستان. وستُعقد الجولة التالية من الاجتماعات في كابول، ونحن نؤيد تماما عملية اسطنبول.

وأخيرا، نتطلع إلى اجتماع بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وسيشكل ذلك الاجتماع فرصة للمجتمع الدولي لمقابلة الالتزامات الإقليمية الواضحة المقدمة في اسطنبول باتخاذ خطوات ملموسة ومحددة بقدر أكبر بشأن الدعم الدولي الطويل الأمد لأفغانستان.

إننا ندرك أن أماننا تحديات هائلة، غير أن عمل الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة يمكن أن يرسى الأساس لمستقبل أفضل وأكثر استقرارا وازدهارا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم

بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على الترتيب لهذه المناقشة حول موضوع ذي أهمية بالغة بالنسبة لنا، في منطقتنا وفي العالم أجمع. كما أشيد بالوفد الألماني لقيامه بتنسيق المفاوضات الحكومية الدولية على نحو ممتاز، مما انتهى بنا إلى مشروع القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان (A/66/L.10).

وكدأبنا في الأعوام الماضية، يسعدنا أن نكون من مقدمي مشروع القرار هذا الذي جرت العادة على اعتماده بتوافق الآراء.

لقد طرأت تطورات سياسية هامة خلال العام المنقضي. وفي الوقت الذي تعد فيه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، لإنهاء دورها القتالي في أفغانستان تدريجيا بنهاية عام ٢٠١٤، أصبحت جهود المجتمع الدولي تتركز باطراد على تقديم العون لأفغانستان لمساعدتها في المرحلة الانتقالية وما وراءها.

وموحدة وديمقراطية ومزدهرة، تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها. ولقد أظهر التاريخ الحديث أن إنهاء معاناة أفغانستان تتطلب إنهاء التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية.

وبجانب الأمن، يتعين علينا أيضا إحراز تقدم متزامن على جبهة التنمية. وذلك أيضا يتطلب مزيدا من التنسيق والاتساق والتبسيط للجهود ذات الصلة بالتنمية التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك جعل المساعدة متماشية مع الأولويات الوطنية الأفغانية. لذلك، تعهدت الهند، بوصفها هي نفسها جارة نامية، بالمساهمة بنحو ٢ بليون دولار لأغراض المساعدة الإنمائية والإنسانية، ووقعنا مؤخرا اتفاق شراكة استراتيجية شاملة مع أفغانستان، متطلعين إلى عام ٢٠١٤ وما بعده. وينشئ الاتفاق إطارا مؤسسيا للتعاون المستقبلي بيننا في المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية، وفي بناء القدرات والتعليم بجانب التعاون الاجتماعي والثقافي وكذلك علاقات المجتمع المدني والعلاقات بين الشعبين.

بُنيت استراتيجية النمو الأفغانية على المزايا المقارنة للبلد وما يتمتع به من موارد طبيعية وفيرة وموقعه الجغرافي الاستراتيجي. وينبغي أن تكون تلك العوامل هي اللبنات التي نبنى عليها رؤيتنا لأفغانستان بوصفها مركزا يربط بين الشرق الأوسط وغرب آسيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا عن طريق التجارة وطرق المرور العابر والسكك الحديدية والطرق السريعة وأنابيب الطاقة وشبكات الكهرباء والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات المتبادلة. وهذا التعاون لن يكون بين الحكومات فحسب ولكن المجتمع المدني وقطاع الأعمال سيكونان من أصحاب المصلحة فيه.

تتطلب استثماراتنا في أفغانستان اليوم إطارا للتعاون الإقليمي من أجل تحقيق النجاح. و رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأفغانستان عضو كامل العضوية فيها،

والطموحات المدعومة بالتدريب والعمليات في جميع أنحاء المنطقة والتي يتمثل أسلوبها الرئيسي في العمليات الانتحارية والتي لا تقتصر أهدافها على أفغانستان. وثمة حاجة إلى إجراءات متضافرة لعزل عروة الإرهاب تلك بأكملها واحتثائها، بما في ذلك عناصر القاعدة والطالبان وجماعة عسكرة طيبة والمجموعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى التي تمارس نشاطها من داخل وخارج الحدود الأفغانية. وتلك الجماعات منصهرة عقائديا وعلى صعيد العمليات وقد تعززت الروابط بينها على مر السنين. ونحن بحاجة إلى عزيمة أكيدة وإرادة سياسية قوية للتعامل بحزم مع الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية خارج حدود أفغانستان.

وينبغي لرؤيتنا للمرحلة الانتقالية أن تأخذ في الحسبان أيضا الظروف السائدة في الميدان ومدى قدرة قوات الأمن الأفغانية على صون سيادتها واستقلاليتها وسلامة أمتها. ونحن نؤيد مواصلة تعزيز قوات الأمن الأفغانية الوطنية والذي يجب أن يكون متزامنا مع تعزيز قدراتها العملية بالإضافة إلى تزويدها بما يكفي من أشكال الدعم التمكيني الأخرى.

وتؤيد الهند تأييدا مطلقا تنفيذ عملية مصالحة شاملة وشفافة، تكون بقيادة الأفغان ومملوكة لهم، ترافقها عملية سياسية جامعة وحوار داخلي أفغاني للدعوة إلى نبذ العنف وقطع الروابط مع الجماعات الإرهابية، مع التقيد بالدستور الأفغاني وما يوفره من وسائل حماية لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة.

تربط الهند بجارتها أفغانستان علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية ضاربة في القدم كما تربطهما صلات حضارية. ولقد تجددت علاقاتنا وتوطدت خلال العقد المنقضي بفضل إسهامنا في إعادة بناء وتعمير أفغانستان. وتؤمن الهند بأن أفغانستان يجب أن تكون قوية ومستقلة وذات سيادة ومستقرة

في أفغانستان بنهاية هذا العام. إن تفانيه في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان أمر يستحق الثناء.

إننا جد سعداء بما أنجزته جارتنا الشقيقة، أفغانستان، من تقدم في جميع المجالات بما فيها الانجازات السياسية والأمنية بقيادة الأفغان أنفسهم. ومع ذلك، لا تزال هناك سحب في الأفق. أولا وقبل كل شيء، هناك ما يقال همسا عن وجود للقوات الأجنبية في أفغانستان في الأمد البعيد. ونحن نرحب بانسحاب قوات الولايات المتحدة وبقية قوات التحالف ونؤمن بقوة بضرورة تفادي أي وجود عسكري طويل الأجل أو إنشاء قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان.

لقد دخلت القوات الأجنبية أفغانستان تحت ذريعة محاربة الإرهاب وإحلال السلام والأمن. ومضت عشرة أعوام منذ ذلك الوقت. ووفقا للعديد من التقارير الرسمية، فقد تفاقم التدهور الأمني هذا العام مقارنة بالحالة في العام الماضي. وتلك إشارة واضحة إلى أن وجود القوات الأجنبية لا يسهم بالضرورة في حل مشكلة الأمن في أفغانستان. بل على العكس من ذلك، قد يؤدي إلى تفاقم العنف ويزيد من خيبة أمل الشعب. لذلك، فإن إطالة بقاء الوجود العسكري الأجنبي، أيا كان شكله أو مبرراته، لن يجلب السلام والاستقرار إلى أفغانستان. بل بالعكس، ستوفر تربة خصبة للإرهابيين والجماعات المتطرفة ليواصلوا عملياتهم.

المسألة الثانية تتعلق بالزيادة المطردة في زراعة المخدرات التي لا تزال تشكل التحدي الأكثر خطورة ليس لأفغانستان وحدها ولكن أيضا لبلدان المرور العابر وبلدان المقصد. ويعوق ذلك الخطر تنمية أفغانستان ويعرض للخطر التماسك الاجتماعي لأفغانستان وجيرانها. وعلاوة على ذلك، فإن المخدرات، بوصفها المورد المالي للإرهاب في أفغانستان، تشكل تربة خصبة أخرى للإرهابيين والمتطرفين

واحدة من الوسائل الهامة للتعاون الاقتصادي الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. ومن وجهة نظرنا في منطقة الرابطة، نود أن نُبرز إمكانات سوق الرابطة النشط الذي يزيد حجمه على ١,٥ بليون دولار والاقتصاد الهندي الذي يتجاوز حجمه ١,٥ تريليون دولار والذي ينمو بمعدل ٨ في المائة سنويا. ويمكن للتعاون بيننا وبين آسيا الوسطى عن طريق أفغانستان أن يشكل تدبيرا بالغ الأهمية لبناء الثقة.

إن أكثر ما تهمس إليه الحاجة اليوم هو أن يتمتع الشعب الأفغاني بالسلام والاستقرار. إنه يستحق العيش في سلام وتقرير مستقبله بنفسه دون تدخل خارجي أو إكراه أو تخويف. وينبغي أن تعمل جميع بلدان المنطقة لتيسير ذلك. وفي ذلك السياق تحديدا شاركت الهند في مؤتمر اسطنبول الإقليمي الذي عُقد مؤخرا وستشارك في المؤتمر القادم في بون بغية الإسهام في المبادرات الدولية والإقليمية الداعمة لجهود أفغانستان لبناء الدولة. وتدعو الهند المجتمع الدولي إلى أن يقدم التزامات طويلة الأجل لمساعدة أفغانستان خلال العقد القادم.

تقدّر الهند العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتدعمه. وستقف الهند إلى جانب الشعب الأفغاني فيما يعدّ لتولي المسؤولية عن شؤون حكمه وأمنه بعد انسحاب القوات الدولية في عام ٢٠١٤. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يعمل بحماس متجدد ووحدة في الهدف نحو تعزيز جهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى إيجاد الحلول التي تشمل الجميع بقيادة الشعب الأفغاني نفسه.

السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن شكرنا للسيد ستافان دي مستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الذي تنتهي فترة خدمته

فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فقد واصلنا مباحثاتنا مع السلطات الأفغانية على الصُّعد الثنائية والثلاثية والإقليمية بغية تعزيز تعاوننا. ونركز بشكل خاص على زيادة التنسيق في مجال الأمن وجهود مكافحة المخدرات والهجرة غير القانونية وإنجاز مشاريع التنمية، بما فيها بناء الطرق والسكك الحديدية - وقد تمكنا دائما من إحراز العديد من النتائج الحسنة. وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالسكك الحديدية، سنشهد قريبا إكمال شبكة من السكة الحديد في المنطقة ستربط بلدان آسيا الوسطى غير الساحلية وأفغانستان بميناء مدينة بندر عباس على الخليج الفارسي. وسيساعد ربط أفغانستان بنظام السكك الحديدية في آسيا الوسطى كثيرا على تيسير إدماج أفغانستان اقتصاديا في المنطقة.

وفي اجتماع القمة الثلاثي الذي عقد في طهران في حزيران/يونيه من هذا العام، اتفق رؤساء أفغانستان وإيران وباكستان على توحيد الجهود في مكافحة التشدد. وقد أكدت جميع الأطراف على التزامها بالجهود الرامية إلى القضاء على التطرف والتشدد والإرهاب ورفضها التدخل الأجنبي الذي يتناقض بشكل صريح مع روح الإسلام والتقاليد الثقافية المسالمة في المنطقة ومصالح شعوبها. كما قام وزير الدفاع الإيراني بزيارة لأفغانستان في ذات الشهر. وقد اكتملت حتى الآن عدة مشاريع وتم التوصل إلى اتفاقات جديدة. وتنطلع إلى المزيد من الاتفاقيات الثنائية والثلاثية الأطراف والمتعددة الأطراف.

لقد عُقد مؤتمر اسطنبول في وقت سابق من هذا الشهر وننتظر انعقاد مؤتمر بون مطلع الشهر القادم. وكان مؤتمر اسطنبول فرصة سانحة للبلدان المجاورة وللشركاء الدوليين لتبادل وجهات النظر حول سبل المضي قدما في إطلاق عملية مستقرة ومزدهرة يقودها الأفغان. ونأمل أن يكون مؤتمر بون القادم فرصة أخرى لمناقشة صادقة حول سبل إعداد تدابير تهدف إلى التصدي للتحديات المشتركة في

والجماعات غير القانونية التي تسعى إلى زعزعة استقرار حكومة أفغانستان.

ووفقا للدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١، الصادرة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام عن وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن المساحة المزروعة بنخشايش الأفيون في أفغانستان بلغت ١٣١ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة عن عام ٢٠١٠، بسبب انعدام الأمن وارتفاع الأسعار. وتبعث الدراسة برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل غير مبالي في مواجهة تلك المشكلة. وثمة حاجة للالتزام قوي من جانب كل من أفغانستان والشركاء الدوليين بكبح هذا الخطر.

وقد ظلت إيران لعقود في طليعة حرب شاملة ضد تهريب المخدرات. وفقد الآلاف من أفراد قوات إنفاذ القانون الإيرانيين أرواحهم أو أصيبوا بجراح وتم إنفاق بلايين الدولارات لمحاربة مهربي المخدرات. ولقد تحملنا عبئا ثقيلا في تلك المعركة، ومرة أخرى نناشد المجتمع الدولي اتخاذ خطوات حاسمة وملموسة في هذا الصدد على وجه السرعة.

وثمة موضوع آخر هو مشكلة اللاجئين الأفغان المزمنة. لقد استضافنا في المتوسط ٣ ملايين مواطن أفغاني في العقود الثلاثة الماضية. ويوجد حاليا أكثر من مليون لاجئ أفغاني مسجل في إيران وعدد أكبر من اللاجئين الأفغان غير المسجلين الذين يعيشون في بلدنا. وطوال تلك السنين، استمر اللاجئون الأفغان في الاستفادة من المرافق التعليمية ومرافق الرعاية، في جملة أمور، وتلقّى نفس الإعانات التي يتلقاها شعبنا. مرة أخرى، نناشد المجتمع الدولي أن يعزز ويعمّل بجهوده الرامية إلى هئية الظروف المواتية لعودة مستدامة للاجئين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بالكامل في وطنهم.

سأركز اليوم على أربع مسائل هي تحديد، نقل المسؤوليات الأمنية والسلام والمصالحة ومؤتمر بون القادم والتعاون الإقليمي.

أولاً، نحن نتطلع إلى الإعلان القادم عن المجموعة الثانية من المقاطعات والمدن التي ستبدأ نقل المسؤوليات الأمنية. إن ما نسعى إليه هو النقل المتدرج للمسؤوليات الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية، مع مراعاة الأوضاع القائمة. وسينتج عن ذلك تولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤوليات الأمنية في جميع المقاطعات بنهاية عام ٢٠١٤. وقد حققت العملية الانتقالية بالفعل نجاحاً في المجموعة الأولى من المناطق بما في ذلك لشركاه حيث لمنا تقدماً ملحوظاً. إن قوات الأمن الوطنية الأفغانية تزداد قوة يوماً بعد يوم وقد أظهرت حتى الآن فعاليتها في توفير الأمن في المناطق التي جرى نقل المسؤوليات الأمنية فيها. وستعني المجموعة الثانية في عملية نقل المسؤوليات الأمنية أن الأفغان سيكونون مسؤولين عن أمن أكثر من نصف سكان البلد.

المسألة الثانية هي السلام والمصالحة في أفغانستان. وفي الأسبوع الماضي رأينا أكثر من ٢٠٠٠ مندوب يشاركون في اجتماع اللويا جيرغا التقليدي في كابول. إننا نرحب بالشمول الذي يتسم به اللويا جيرغا ودعمه القوي لعملية المصالحة والسلام في أفغانستان بقيادة الأفغان. وذلك أمر أكثر ما يكون أهمية في أعقاب الاغتيال المأساوي للأستاذ رباني وهو العمل الذي أدانته اللويا جيرغا. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لتوضيح أن عمل المجلس الأعلى للسلام لن يوقفه العنف. لقد برهن الرئيس كرزاي على استعداداته للتعامل مع عناصر حركات التمرد التي تظهر رغبة صادقة في العمل من أجل بناء أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة. وإنني أؤكد استعداد المملكة المتحدة لدعم ذلك العمل.

الجالين السياسي والأمني ولتحديد وسائل أخرى للقضاء على التطرف والتشدد والإرهاب والاتجار بالمخدرات وكذلك لتمهيد الطريق نحو تعزيز الازدهار الاقتصادي في أفغانستان. بمشاركة نشطة من جميع البلدان المجاورة وبلدان المنطقة، تمسحياً مع رغبة الشعب الأفغاني.

إن أي مبادرة تنبثق عن مؤتمر بون، بما فيها مبادرة طريق الحرير الجديد، ينبغي، لكي تنجح، أن تسعى إلى تعزيز الثقة بين أفغانستان وجيرانها عن طريق الانخراط النشط والتفاعل والشراكات. ولجيران أفغانستان مصالح مشتركة بالغة الأهمية في أمن ذلك البلد واستقراره على المدى الطويل، وهم يضطلعون بدورهم في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ومن الواضح أن أفغانستان المستقرة والمزدهرة ستكون شيئاً مثالياً بالنسبة لجيرانها وللمنطقة بأسرها. ومن أجل ذلك، يجب دعم الارتباط المستمر بين أفغانستان وجيرانها وشركائها الإقليميين في مجالات التجارة والتنمية الاقتصادية وتنمية البنى التحتية. كما ينبغي أن نشدد على دور الأمم المتحدة المحوري في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان، وهو دور بالغ الأهمية ويلقى منا كامل الدعم.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً لأفغانستان. وكما في الماضي، فإننا نقدم دعمنا الكامل لشعب وحكومة أفغانستان في سعيهما إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة في البلد.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر لوفدي ألمانيا وأفغانستان على ما أبدياه من التزام وطاقة في إدارة المفاوضات اليوم حول مشروع القرار بشأن أفغانستان (A/66/L.10). والمملكة المتحدة سعيدة بكونها ضمن مقدمي مشروع القرار.

السيد كيشيرغني (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البدء أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان، الوارد في الوثيقة (A/66/369). ويقدم التقرير وصفا ضافيا للحالة الراهنة في أفغانستان ونحن نحيط علما بالملاحظات القيمة فيه بشأن مختلف مسارات العمل الممكنة. كما يعرب وفدي عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ستافان دي ميستورا، وكذلك لأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما يتحلونه من تفان في القيام بمهامهم في ظل الظروف المليئة بالتحديات في البلد.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تعازيه القلبية لحكومة وشعب أفغانستان في وفاة رئيس المجلس الأعلى للسلام والرئيس الأسبق لأفغانستان، الأستاذ برهان الدين رباني الذي اغتيل في أيلول/سبتمبر في كابول. ويود وفدي أن ينقل أيضا أفكارنا ومشاعرنا إلى أسر الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم على مكاتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مزار الشريف، في نيسان/أبريل الماضي.

قبل عشر سنوات كانت أفغانستان قد وصلت إلى نقطة تحول هامة عندما أذن مجلس الأمن بإنشاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية لمساندة السلطة الأفغانية المؤقتة. واليوم وصلت أفغانستان، مرة أخرى، إلى نقطة تحول، حيث يجري نقل المسؤوليات الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية في ظل حالة أمنية متقلبة في أفغانستان.

ونشعر بالقلق من ارتفاع وتيرة وأعداد الخسائر في أرواح المدنيين في الأشهر الأخيرة. ولئن كنا ندين بشدة الاستهداف المتعمد للمدنيين من قبل العناصر المناهضة للحكومة، فإننا بالمثل نشعر بالجزع من الحوادث التي تنطوي

ثالثا، تتطلع المملكة المتحدة إلى مؤتمر بون الذي سيوفر للمجتمع الدولي فرصة للانخياز مرة أخرى إلى أولويات الحكومة الأفغانية في مجالي الأمن والتنمية وتنشيط عملية كابول. ولا نزال عند رأينا في أن تلك العملية هي المسار الحاسم نحو تحقيق السلام والرخاء في أفغانستان. كذلك، فإن مؤتمر بون سيهيئ أيضا فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد دعمه للعملية السياسية التي يقودها الأفغان، ولترسيخ التزامه الطويل الأجل نحو أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار صندوق النقد الدولي الموافقة على تسهيل ائتماني ممد جديد للحكومة الأفغانية لفترة ثلاثة أعوام.

المسألة الرابعة تتعلق بالتعاون الإقليمي؛ فكما أن نجاح التسوية السياسية في أفغانستان رهين بدعم جميع قطاعات شعبها، فإن استقرار أفغانستان مستقبلا يتطلب تعاون جيرانها معها. لذلك، تشيد المملكة المتحدة بنتائج مؤتمر اسطنبول. إنه أمر حيوي أن تعمل أفغانستان وشركاؤها الإقليميون بنشاط على الاحتفاظ بالزخم الناتج عن عملية اسطنبول لأن استقرار وأمن أفغانستان يصبان في مصلحة المنطقة بأسرها.

وأود أن أختتم ببيان بإعادة التأكيد على الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعلاقاتها الثنائية مع أفغانستان. إن تلك الشراكة ستستمر حتى بعد اكتمال المرحلة الانتقالية بوقت طويل. وسنحتفظ مع أفغانستان بعلاقة متينة قائمة على الدبلوماسية والتجارة والمعونة والتنمية. وسواصل دعمنا للحكومة الأفغانية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية عن طريق التدريب والتوجيه. ونحن سعداء لأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يشكل إشارة أخرى إلى التزام المجتمع الدولي الثابت تجاه أفغانستان.

عن احترام مبدأ اللاعنف وحقوق أبناء الشعب الأفغاني كافة، يؤيد وفدي عملية المصالحة والاندماج التي تضطلع بها الحكومة الأفغانية.

ويؤمن وفدي إيماناً راسخاً بأن بناء القدرة البشرية يشكل اللبنة الأساس في صرح عملية بناء الدولة. وبناء القدرة يعتبر أيضاً أفضل سبيل عملي ينطلق فيه الأفغان نحو نمو وتنمية أعظم وأيسر استدامة. وفي ذلك الصدد تلتزم ماليزيا بمواصلة توفير المساعدة التقنية لأفغانستان من خلال شتى برامج التعاون التقني، بما فيها برنامج التعاون التقني الماليزي، وبرنامج التعاون الماليزي في مجال الدفاع. وبموجب البرنامج القطري التدريبي الثالث والمشروع التعليمي المكرس لأفغانستان والمشارك بين ماليزيا وأستراليا، نظمنا دورة للمدرسين لتدريب الأساتذة والمعلمين الأفغان في معهد اللغة في كوالالمبور.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يؤيد الاتحاد الروسي تأييداً تاماً النتائج الواردة في البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية بيلاروس بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وقد شارك الاتحاد الروسي مشاركة حثيثة في المفاوضات التي أجريت بشأن مشروع القرار [A/66/L.10](#) بشأن الحالة في أفغانستان، ويؤيده. ويركز المشروع على وضع نهج جماعي بطريقة شاملة يتبعه المجتمع الدولي في سعيه إلى إيجاد حل ناجح طويل الأمد للمسألة الأفغانية.

وتلك المهمة تحظى اليوم بأولوية الاهتمام. وسيقوم المؤتمران الدوليان في اسطنبول وبون بتطوير الجهود اللازمة لتحقيق أهداف ومهام عملية كابل، بقصد استحداث نظام لنقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الأفغانية. وعلى الأمد البعيد ستتيح هذه الجهود أساساً متيناً لتطوير عملية ديمقراطية في أفغانستان وانتعاش أفغانستان الاجتماعي والاقتصادي

على مقتل المدنيين الأفغان من الضربات الجوية والهجمات الليلية التي تشنها القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف الناتو. وتعرب ماليزيا عن استيائها الشديد من تلك الحوادث، لأنها لا تعمل إلا على زيادة حدة الغضب في صفوف الشعب الأفغاني تجاه القوة الدولية للمساعدة الأمنية، مما يزيد من صعوبة المساعي الرامية إلى كسب قلوبهم وعقولهم.

والمعركة من أجل كسب القلوب والعقول معركة تعرفها ماليزيا جيداً، في ضوء تجربتنا الخاصة في التعامل مع حركات التمرد المسلحة أثناء سنوات ميلاد وتكوين أمتنا. وبروح التشاطر المخلص لتجارنا، لبينا دعوة الحكومة الأفغانية للمشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، قدمت ماليزيا مساهمة بوحدة طبية قوامها ٤٠ فرداً تعمل في محافظة باميان لتقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية للسكان المحليين. وقد حظيت مساهمات الوحدة الماليزية بالتقدير لا من شركائها في القوة الدولية للمساعدة الأمنية فحسب وإنما أيضاً من السكان المحليين، لأنها وفرت لهم حلولاً إبتكارية في مجال العناية الصحية تراعي الحساسيات الاجتماعية - الدينية المحلية.

وأشرف الأطباء الماليزيون بنجاح على تصميم وبناء نظام بكلفة زهيدة لتنقية المياه بالترشيح في المدارس والقرى، مستجيبين بذلك لشواغل السكان المحليين من أن أساليب التنقية بالكلورين قد لا تكون حلالاً أو لا يكون مسموحاً بها دينياً. واستعان الفريق الطبي الماليزي أيضاً برؤساء القبائل وكبار رجال الدين في تشجيع السكان المحليين على المشاركة في حملات التبرع بالدم لإنقاذ الأرواح.

القيمة التي تعطيها ماليزيا لمعركة كسب قلوب وعقول الشعب الأفغاني لا يمكن المبالغة فيها. ففي سياق أعلى درجة من الاحترام لديمقراطية البلد ودستوره، فضلاً

ولا يساورن الشك أحدا في أن تجارة المخدرات تشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الإرهابية على الأراضي الأفغانية، وأنها أصبحت تهديدا للأمن الدولي. إن خطر المخدرات يجب محاربته بجميع جوانبه. ويجب أن نقضي على زراعة المخدرات وأن نقلل من استهلاكها، وأن نمنع بارونات المخدرات من الحصول على السلاح وأن ندرج أسماءهم في قائمة الجزاءات.

وإذ نضع في اعتبارنا حقيقة أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان تؤدي مهامها بموجب ولاية من مجلس الأمن، فإننا نعتبر أن من الأهمية بمكان التصدي لتهديد أنشطة الإرهابيين والمتطرفين في البلدان المجاورة، وضمان استعادة السلام وكفالة الاستقرار في المنطقة برمتها. ونؤمن بأن الوجود العسكري الدولي يجب أن يكون وقتيا. ويجب على القوات الدولية أن تغادر أفغانستان حالما تبلغ القوة الدولية للمساعدة الأمنية مجلس الأمن بأنها أكملت الولاية التي أجازت رسميا انتشارها في أفغانستان.

وأحد السبل الرئيسية لتطبيع الأوضاع في أفغانستان يمر عبر المنظمات الإقليمية، ومنها منظمة شنغهاي للتعاون التي تضطلع بدور جوهري. وتتمثل الأولوية غير المشروطة لمنظمة شنغهاي للتعاون في كفالة تمهيد الظروف الضرورية لتنمية آمنة مستقرة من الدول المشاركة وحماية الناس من أي تهديد أو خطر في السياق الحالي لتسوية الحالة في أفغانستان وفي المنطقة المحيطة بها.

في السنوات الأخيرة تعاونت منظمة شنغهاي للتعاون تعاوننا فعالا مع كابل. وقد شارك ممثلون عن أفغانستان بصورة منتظمة في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون على مستوى رئيس الدولة وفي المحافل السياسية المعنية بالأمن الإقليمي. أنشئ فريق اتصال لتنسيق التفاعل بين منظمة شنغهاي للتعاون وأفغانستان. ونقوم وننظر حاليا

وتحويل ذلك البلد الصديق إلى دولة مسالمة ومستقلة ومزدهرة ومحيدة وخالية من تهديدات الإرهاب والمخدرات. وإننا مستعدون للتعاون في ذلك المسعى.

إلا أننا نواجه صعوبات كثيرة. ويلزمنا أن نقضي على تهديدات الإرهابيين والمتطرفين المستمرة في مختلف مناطق أفغانستان. إن تلك التهديدات تقوض جهود المصالحة الوطنية، التي سيتعذر بدونها تثبيت استقرار الحالة في أفغانستان. وما زلنا بعيدين عن إتمام مهمة تدريب قوات أفغانية ناجحة قادرة على كفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وحماية حدود الدولة ومنع الجرائم المرتبطة بالمخدرات. وندعو البلدان التي لديها وجود عسكري إلى مضاعفة جهودها في ذلك المجال، على أن يكون مفهوما أن الأمم المتحدة تضطلع بالدور التنسيقي المركزي لجهود إشاعة الاستقرار.

المصالحة الوطنية ناحية هامة من نواحي العملية التسوية. ويجب تحقيقها تحت قيادة السلطات الأفغانية المنتخبة بطريقة قانونية. ولا بد من وفاء المتمردين بثلاثة شروط هامة هي، الاعتراف بالدستور، وقطع صلاتهم مع القاعدة والمنظمات الإرهابية والمتطرفة الأخرى، والقبول بنزع السلاح. إن الوفاء بتلك المعايير جوهري لشطب الأسماء من قائمة الجزاءات. ويشكل نظام جزاءات مجلس الأمن أداة هامة في مكافحة الإرهاب.

ويساورنا القلق بسبب الوفيات في صفوف المدنيين. ونلاحظ الجهود التي تبذلها البلدان التي لديها وجود عسكري لتقليل من الوفيات بين المدنيين إلى الحد الأدنى، ونتوقع اتسام تلك الجهود بفعالية أكبر لصالح العملية إجمالا ولتطبيع الأوضاع.

وندعو حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى محاربة صناعة المخدرات الأفغانية بحزم أكبر.

وتشاد وتيمور - ليشتي والجبل الأسود والجمهورية الدومينيكية وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية كوريا مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسان مارينو وسلوفينيا وصربيا والصين وغواتيمالا وفانواتو والفلبين وفنلندا وفيت نام وقبرص وكازاخستان وكرواتيا وكمبوديا وكوريا وكولومبيا ولكسمبرغ وليسوتو ومالطا ومالطة ومصر ومنغوليا والنمسا ونيوزيلندا والهند وبنغلاديش واليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/66/L.10؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.10 (القرار ١٣/٦٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

بدراسة في طلب منح كابول صفة المراقب لدى منظمة شنغهاي للتعاون.

إننا نركز على بذل جهود مشتركة لمحاربة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وتقدم الدول الأعضاء في المنظمة دعماً نشطاً للشعب الأفغاني لمعالجة في معالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. إن المنظمة قد أبانت بأنها منبر فعال للتنسيق و الحوار في إطار السعي لإيجاد سبل جماعية لتطبيع الحالة في أفغانستان. الاتحاد الروسي يتطلع إلى استمرار التعاون مع أفغانستان، بما في ذلك من خلال موارد المنظمة.

وفي الختام وختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى بأن استقرار تثبيت الحالة في الأجل الطويل في أفغانستان والحل الحقيقي للمشاكل، سيكونا سيكونان مستحيلين دون نهج متشعب شامل من جانب المجتمع الدولي والنقل التدريجي للمسؤوليات إلى السلطات الأفغانية. من جانبنا، سنواصل بذل كل ما في وسعنا لتنسيق جهود جميع الدول والمنظمات الدولية لمصلحة الشعب الأفغاني وبناء السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة ككل، مع الحفاظ على الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر

المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.10.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية

العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأنه منذ عرض إصدار مشروع القرار A/66/L.10، أصبحت البلدان التالية من مقدميه الإضافيين: أذربيجان والأردن وأرمينيا وإريتريا وألبانيا وأندورا وأوزبكستان وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبنن، والبوسنة والهرسك، وبيرو وتايلند